



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة بلعاج بوشعيب عين تموشنت
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم: العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي بعنوان:

اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري – دراسة
قياسية لحالة للاقتصاد الجزائري (1986-2021)

تحت إشراف:

سي محمد فايزة

من إعداد الطالبين:

بلعباس أسامة

أحمد عيسى محمد الأمين

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الجامعة	الرتبة
أوجامع ابراهيم	عين تموشنت	رئيسا
سي محمد فايزة	عين تموشنت	مشرفا
مطهري كمال	عين تموشنت	مناقشا

السنة الجامعية: 2022-2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر والتقدير

نشكر الله العلي القدير على إتمام هذا البحث.
نتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذة الفاضلة المشرفة
على هذه المذكرة الأستاذة سي محمد فايزة على ما
قدمته لنا
من إرشادات هادفة وتوجيهات قيمة وحرصها الدائم
على متابعة هذا العمل في مختلف مراحلها.
كما نتقدم بجزيل الشكر للأساتذة الأجلاء أعضاء لجنة
المناقشة على قبولهم مناقشة وتقييم هذه المذكرة
كما لا يفوتنا أن نتقدم بتشكرنا الخالص إلى كل
الأساتذة والزملاء على تشجيعاتهم، وإلى كل من أعاننا
من قريب أو بعيد لإعداد هذه المذكرة

الإهداء

أهدي هذا العمل لوجه الله تعالى راجياً أن يتقبله مني
ويجعل ثوابه في ميزان أ عمالي.
إلى قرّة عيني رسول الله صلى الله عليه وسلم.
إلى التي إرضاءها بعد الله تعالى كنز ثمين، إلى من حملتني وهنا على
وهن، والتي شاركتني أفراحي وأحزاني، وربنتني فأحسنت تربيّتي،
وجعل الله الجنة تحت قدميها أُمّي الحبيبة حفظها الله وأطال في
عمرها.
إلى الذي ألبسني ثوب المعرفة، ورمى بي إلى شاطئ العلم والأمان،
إلى من علمني وحرص دوماً على تربيّتي وسعادتي وسندي في هذه
الحياة أبي العزيز أبقاه الله لنا وأطال في عمره.
إلى إخواني وأختي الأعرّاء والأبنائهم
إلى كل عائلتي وأقربائي
إلى كل أصدقائي وزملاء الدراسة
إلى كل طالب علم
وإلى كل من يحمل لقب "أحمد عيسى".
لكل هؤلاء أهدي هذا العمل بنية صادقة ودعوة خالصة.

أحمد عيسى محمد الأمين

الإهداء

بداية نحمد الله سبحانه وتعالى على إنجاز هذا العمل.
نهدي ثمرة هذا العمل المتواضع
إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما
الوالدين العزيزين اللذان سهرا على راحتي أمي وأبي حفظهما الله و
أدامهما الله لي
إلى كل من علمني حرفا
إلى أختي العزيزة
إلى أحب شخص إلى قلبي عمي كريم
إلى كل أصدقائي وزملائي في الدراسة خاصة بختي رؤوف أخي
الذي لم تلده أمي
إلى كل طالب علم
لكل هؤلاء أهدي هذا العمل بنية صادقة ودعوة خالصة.

بلعباس أسامة

الفهرس

الصفحة	المحتويات
I	شكر والتقدير
III - II	الإهداء
V - IV	فهرس المحتويات
VII-VI	فهرس الأشكال و الجداول
VII	فهرس الملاحق
أ - ث	المقدمة العامة
الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف و الميزان التجاري	
2	مقدمة الفصل الأول
3	1 سعر الصرف
3	1.1 مفاهيم عامة حول سعر الصرف
3	1.1.1 أنواع سعر الصرف
4	2.1.1 وظائف ونظريات سعر الصرف
4	1.2.1.1 وظائف سعر الصرف
5	2.2.1.1 نظريات سعر الصرف
8	3.1.1 مبدأ تسعير العملات
9	4.1.1 أنظمة سعر الصرف
12	2.1 سعر الصرف في الجزائر
12	1.2.1 تطور أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري
15	2.2.1 سياسات سعر الصرف في الجزائر
17	3.2.1 سوق الصرف الرسمية والموازية في الجزائر
17	1.3.2.1 سوق الصرف الرسمية في الجزائر
18	2.3.2.1 سوق الصرف الموازية في الجزائر
20	2 الميزان التجاري
20	1.2 مفاهيم عامة عن الميزان التجاري
20	1.1.2 ماهية الميزان التجاري
20	2.1.2 التوازن في الميزان التجاري
21	3.1.2 الاختلال في الميزان التجاري
24	4.1.2 العوامل المؤثرة على الميزان التجاري
25	2.2 الميزان التجاري في الجزائر
25	1.2.2 تطور رصيد الميزان التجاري و الصادرات والواردات ومعدل تغطية الواردات
27	2.2.2 تطور الهيكل السلعي في الميزان التجاري الجزائري
28	3 الدراسات السابقة

28	1.3 الدراسات الوطنية
29	2.3 الدراسات الأجنبية
31	3.3 القيمة المضافة
32	خاتمة الفصل الأول
الفصل الثاني : الدراسة القياسية لسعر الصرف و الميزان التجاري في الجزائر	
34	مقدمة الفصل الثاني
35	1 التحليل الإحصائي لمتغيرات النموذج
35	1.1 معدلات تبادل التجاري
36	2.1 سعر الصرف الاسمي
36	3.1 سعر النفط
38	4.1 الواردات
39	2 لمحة عن نموذج المستخدم
39	1.2 اختبارات الاستقرار
40	2.2 اختبار التكامل المشترك
43	3.2 اختبار السببية لجرانجر
44	4.2 اختبارات صلاحية النموذج
44	5.2 تحليل التباين ودوال الاستجابة الدفعية
44	3 الدراسة القياسية
45	1.3 التكامل و الاستقرار
46	2.3 تقدير النموذج في المدى القصير
48	3.3 نموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM
52	خاتمة الفصل الثاني
56 - 54	الخاتمة العامة
62 - 58	قائمة المراجع
70 - 64	الملاحق
....	ملخص

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
13	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي من 1984-1987	01-01
14	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي من 1988-1993	02-01
15	تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي من 1994-2021	03-01
25	تطور الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري ومعدل التغطية للواردات (1986-2021)	04-01
27	تطور الهيكل السلعي للصادرات (2005 - 2015)	05-01
35	تطورات معدلات التبادل التجاري	01-02
36	تطورات سعر الصرف الاسمي	02-02
37	تطورات سعر النفط	03-02
38	تطورات الواردات	04-02
47	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	05-02
48	اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	06-02
48	اختبار تجانس التباين	07-02

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
45	نتائج اختبار الاستقرارية	01-02

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
01	نتائج اختبار جذر الوحدة (<i>unit root test</i>) لجميع المتغيرات
02	اختبار جوهانسن للتكامل المشترك
03	تقدير العلاقة بطريقة المربعات الصغرى
04	معادلة تقدير النموذج في المدى القصير
05	اختبار VECM
06	اختبار العلاقة السببية
07	استقرارية النموذج - VECM
08	تحليل تباين التبادل التجاري
09	استجابة معدلات التبادل التجاري للصدمات في محدداته

المقدمة العامة

المقدمة العامة

تعتبر النقود أداة للتداول و تحظى بالقبول العام إذا كانت عملة وطنية داخل البلد، أما في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تعيشه الاقتصاديات العالمية، و تشابك العلاقات الاقتصادية وارتفاع معدلات التبادل التجاري، وتعدد العملات المتداولة، توجب وجود آلية واضحة يتم من خلالها تقييم كل عملة من العملات المتداولة مقابل العملات الأخرى، و يطلق على هذه الآلية تسمية سعر الصرف.

ويعتبر سعر الصرف أحد أهم المتغيرات التي تؤثر على مؤشرات التوازن الكلي سواء كانت خارجية من خلال الميزان التجاري أو داخلية (سوق النقد، سوق السلع والخدمات، سوق عناصر الإنتاج) بالإضافة إلى كونه وسيلة هامة في تخصيص الموارد الاقتصادية.

عملت الجزائر على تحقيق التوازن الخارجي و ذلك بمحاربة التغيرات في الأسعار و تطوير الكفاءات و الاعتماد على الموارد والطاقات المتاحة لرفع معدلات النمو و الارتقاء بميزان المدفوعات إلى وضعية قابلة للاستمرار مع استعادة الجدارة الائتمانية للجزائر بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي. لكن لتحقيق هذا الهدف لابد من إتباع جملة من الإجراءات مثل تغيير نظام الصرف للدينار الجزائري قبل الإصلاح وذلك من اجل جذب الموارد إلى قطاع التصدير و بدائل الواردات لتحويل الإنفاق من الإنتاج الأجنبي إلى الإنتاج المحلي. وقد أصبح الانزلاق التدريجي أولى الخطوات في تصحيح قيمة الدينار الجزائري ليتبع نسبة من التخفيضات وصولاً للتعويم المدار من اجل إعطاء مرونة أكبر تسمح للوقوف ضد الأزمات الخارجية مع تحقيق إمكانية تحويل الدينار و تدعيم تحرر اقتصاد الجزائري والانفتاح على العالم.

وبعد التغيرات العديدة التي طرأت في الثمانينات على الاقتصاديات الدولية من تدهور في معدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية وضعف التجارة الدولية وانهيار أسعار المواد الأولية، انعكس ذلك سلباً على الدول النامية، حيث عانت اقتصاديات هذه الدول من ارتفاع عجز الميزانية العامة وارتفاع معدلات التضخم والبطالة وحجم المديونية، وبعد فشل هذه الأخيرة في الدفاع عن ثبات أسعار صرفها وتكبدها خسائر كبيرة في احتياطياتها من النقد الأجنبي التي دفعتها إلى إجراء تخفيض في عملتها، أجبرت على التخلي على الأنظمة الثابتة والتحول نحو أنظمة أكثر مرونة لسعر الصرف.

في حالة الجزائر زادت الواردات وتراجعت الصادرات في وقت واحد، حيث أن الجزائر وقعت في مصيدة هي سعر صرف العملة الوطنية لقاء العملات التي تقيم بها أسعار الواردات والصادرات،

فالبلد المصدر يستفيد من عملة ضعيفة لأنه يبيع بسعر أرخص والبلد المستورد يستفيد من عملة قوية لأنه يشتري بسعر أرخص أما أن تنخفض عملة دولة لا قدرات تصديرية لها بعملة الاستيراد (الأورو في حالة الجزائر) فهذا يعكس خلا هيكليا في السياسة الاقتصادية للدولة.

في ظل التحولات العالمية باشرت الجزائر في محاولة الخروج من جملة المشاكل وذلك بتبنيها لنظام اقتصادي جديد متمثلا في اقتصاد السوق وكضرورة حتمية لتطبيق السياسة الجديدة كان التعديل والإصلاح الهيكلي لاقتصاد الذي يضع جملة من المقاييس من بينها تخفيض العملة الوطنية والخصوصة و على ضوء ما سبق ندرك أهمية دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري.

الإشكالية

بما أن سعر الصرف يعتبر أداة ربط بين مختلف اقتصاديات دول العالم وهو يؤثر على النشاط الاقتصادي للدولة من خلال آثاره على حركة الصادرات والواردات، لذا وجب على السلطات النقدية العمل على التسيير الجيد والكفاء لسعر الصرف ومما سبق يمكن لنا استنتاج الإشكالية التالية:

- ما هو اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر؟

ويمكننا استنتاج عدة أسئلة فرعية نذكرها فيما يلي:

- ما هي العوامل المحددة لتقلبات أسعار الصرف؟
- ما هي نسبة تأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري؟
- ما نوع الصدمات المؤثرة في الميزان التجاري والنتيجة عن تقلبات سعر الصرف؟

الفرضيات

- لتقلبات سعر الصرف أثر سلبي على الميزان التجاري
- وجود علاقة تزامنية طويلة المدى بين سعر الصرف و الميزان التجاري في الجزائر
- وجود علاقة سببية معنوية من سعر الصرف نحو الميزان التجاري

أسباب اختيار الموضوع

باعتبار سعر الصرف من المواضيع الحيوية و المهمة في مظهرها، المعقدة في تحليلها و دراستها ونظرا للرجبة الشخصية للبحث في مجال سعر الصرف والتعرف على أهم مراحل تطور نظام

الصرف في الجزائر والدور الذي يلعبه هذا الأخير في الاقتصاد الوطني تم التركيز على دراسة اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري .

أهمية الدراسة

تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية سعر الصرف و دراسة اثر تغيراته على الميزان التجاري، هذا الأخير الذي يعتبر نقطة مهمة في توازن الاقتصاد الجزائري.

حدود الدراسة

في محاولة منا لدراسة اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري ثم تحديد الجزائر كبلد للدراسة وهذا في إطار الحدود الزمنية (1986-2021).

المنهج المتبع في الدراسة

اعتمدنا في دراستنا لإشكالية البحث على عدة مناهج وذلك بالنظر إلى طبيعة الموضوع، حيث اعتمدنا على المنهج الاستقرائي من خلال ملاحظة وتحديد المشكلة، وتوصيف أهم المفاهيم المستخدمة في الدراسات السابقة، كما اعتمدنا في الجانب النظري على المنهج التحليلي بغية استيعاب الإطار النظري لسعر الصرف بالإضافة إلى واقع الميزان التجاري في الجزائر، أما في الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي الإحصائي وهذا من خلال محاولة بناء نموذج قياسي يتماشى مع وضعية الاقتصاد الجزائري، كما استعنا ببعض البرامج المعلوماتية الإحصائية من أجل التأكد من معنوية النماذج القياسية المقترحة والمتمثلة في برنامج Eviews9.0.

**الفصل الأول: الإطار النظري
لسعر الصرف و الميزان
التجاري**

مقدمة الفصل الأول

إن سعر الصرف من أهم المؤشرات لقياس مكانة أي الاقتصاد الوطني مع القوى الاقتصادية الأخرى، وذلك نظرا لخاصيته الجوهرية والمتمثلة أساسا في قياس قيمة العملة المتغيرة والمتأرجحة عبر الزمن، سواء كان هذا التقلب بسبب تغير قوى السوق (العرض والطلب)، أو نتيجة أي قرارات إدارية صادرة عن السلطات النقدية للبلد لأنها المخول لها بالتحكم بسعر الصرف إداريا.

إن كل دولة تعيش في محيط تتواصل فيه مع بقية البلدان بعلاقات اقتصادية تبادلية، فالمقيمون فيها سواء كانوا شركات أو أفراد يقومون بالاستيراد أو التصدير من وإلى دول أخرى أضف إلى ذلك أنهم يقدمون خدمات مختلفة كالشحن والنقل والتأمين. حيث يقوم الميزان التجاري بتحليل هذه العمليات التبادلية ويرصدها في حالتين إما توازن أو اختلال، ويعتبر الميزان التجاري من أهم المؤشرات الاقتصادية الهامة لسلامة الاقتصاد وصورة للعلاقات الاقتصادية.

وللحديث أكثر عن أسباب تغير سعر الصرف يستوجب الأمر إدراك أسس النظرية التي تشرح سعر الصرف، كونه يؤثر على كل المتغيرات الاقتصادية الكلية وحجم التجارة الخارجية وبالتالي على وضعية الميزان التجاري. وبالتالي فقد خصص في هذا الفصل الأول لمناقشة:

1. سعر الصرف

2. الميزان التجاري

3. الدراسات السابقة

1 سعر الصرف

1.1 مفاهيم عامة حول سعر الصرف

لم يكن من السهل الوصول إلى الشكل الحالي من سعر الصرف دون المرور بعدة تجارب و الدراسات السابقة، لذلك فقد نجد العديد من التعارف لسعر الصرف وكذلك آليات التسعير، وكذلك هناك عدة نظريات ووظائف تدور حول سعر الصرف.

■ تعريف حول سعر الصرف

سعر الصرف هو السعر الذي يتم من خلاله مبادلة عملة بأخرى، و من هذا التعريف نستنتج أن تسوية المعاملات الدولية تقتضي وجود أداة للتسوية، فافتناء سلعة معينة من دولة ما لا يتم دفع قيمتها بالعملة المحلية، بل يتم بتحديد نسبة من وحدات العملة المحلية مقارنتا بالعملة الأجنبية. (السريبيتي، 2009، صفحة 246). كما أن هذا التعريف اعتبر إحدى العملتين سلعة في حين إن العملة الأخرى تعد سعر لها، كما يعرف سعر الصرف على أنه النسبة التي على أساسها تحدد الوحدات من العملة المحلية مقابل عملة أجنبية في وقت معلوم. (الحسني، 1999، صفحة 147).

يمكننا القول أن سعر الصرف يتحدد شأنه شأن أي سعر آخر في الاقتصاد بتفاعل قوى العرض والطلب، إلا أنه ينفرد بأهمية خاصة تميزه عن سائر الأسعار في الاقتصاد المحلي، إذ يترتب على تغير هذا السعر، تغير كل الأسعار و الأجور، و كل المتغيرات الاقتصادية الأخرى الجزئية منها و الكلية إزاء العالم الخارجي، أي تغيير الأسعار للبلد المعني على المستوى الدولي.

1.1.1 أنواع سعر الصرف

يعد سعر الصرف من المواضيع كثيرة التسميات و الاصطلاحات المتقاربة جدا في الصياغات والتعاريف لكنها تعد متباعدة المفاهيم والآليات، وبالتالي يمكن الخوض في الأنواع سعر الصرف والتدقيق والتفصيل في مضامينها، لسعر الصرف عدة أنواع ونذكر من بين هذه الأنواع نجد نوعين رئيسيين وهما سعر الصرف الاسمي و سعر الصرف الحقيقي.

■ سعر الصرف الاسمي

يعد سعر الصرف الاسمي مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تغييرها بقيمة بعملة بلد آخر، حيث يتم صرف العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا لمتطلبات السوق (الصرف) (العرض و الطلب) في لحظة زمنية. (القادر، 2010-2011، صفحة 4).

- كما أن سعر الصرف الاسمي يتغير يوميا إما إيجابا أو سلبا بالنسبة لقوة العملة مقابل العملات الأخرى في سوق الصرف، وهنا نستنتج صيغتين من سعر الصرف الاسمية ممكن توضيحهما كما يلي:

الصيغة الأولى: وتكون إذا كانت العملة المحلية هي عملة التسعير أي يكون سعر الصرف الاسمي عبارة عن عدد من الوحدات من العملة المحلي مقابل الأجنبية.

الصيغة الثانية: إذا كانت العملة المحلية هي العملة الأساسية، يصبح سعر الصرف الاسمي عبارة عن عدد الوحدات من العملة الأجنبية، مقابل وحدة واحدة من عملة محلية.

■ سعر الصرف الحقيقي

يمثل سعر الصرف الحقيقي ذلك المؤشر المرجح الذي يعمل على الجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي وتباين معدلات التضخم، باعتبار أنه يأخذ في الحسبان التقلبات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية، وربطها بمستوى الأسعار المحلية أو يمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية : سعر الصرف الحقيقي = سعر الصرف الاسمي X (مؤشر الأسعار المحلية / مؤشر الأسعار الأجنبية)

. (josette, 1995, p. 50)

أي يمكن القول انه يمثل مقدار الوحدات من السلع الأجنبية التي تلزم لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وعليه فهو يأخذ بالاعتبار سعر الصرف الاسمي والتغيرات في الأسعار (التضخم) بين البلدين، (بعلول، 2017-2018، صفحة 6).

■ سعر الصرف الفعلي

يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية معينة وبالتالي يدل على مدى تحسن عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو لسلة من العملات الأخرى.

■ سعر الصرف الفعلي الحقيقي

هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، وحتى يصبح هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة من أجل قياس تنافسية البلد تجاه الخارج لا بد أن يخضع هذا المعدل إلى التصحيح من خلال إزالة اثر التغيرات النسبية (الغالبى، 2011، صفحة 32). ومن هنا نستنتج أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو عبارة عن أداة تقيس تغير سعر صرف بلد اتجاه شركاه التجاريين، استنادا إلى فترة أساس معينة، في حين أن حركات الأسعار الاسمية لا تشير إلى ذلك.

■ سعر الصرف الفعلي الاسمي

هو عبارة عن مقياس لقيمة المتوسطة المرجحة لعملة ما في مقابل اثنين أو أكثر من العملات. و لقد طورت فكرة سعر الصرف الفعلي الاسمي لأول مرة من قبل Hirsch و Higgins سنة 1970 والذي افترضوا لتمثيل العلاقة الكمية الناشئة بين القيمة الفعلية لعملة المحلية معبرا عنها بمعادل معين والقيمة المجمعة لسلة العملات الأجنبية المعبر عنها بنفس المعادل، (الغالبى ع، 2011، صفحة 29). إذن فهو يقيس متوسط التغير في سعر الصرف عملة مقارنتا بسلة من العملات قي فترة زمنية معينة.

2.1.1 وظائف ونظريات سعر الصرف

1.2.1.1 وظائف سعر الصرف

يمكن من خلال سعر الصرف القيام بعدة وظائف أليا دون تعمد، وتكون هذه الوظائف إما وظائف تابعة أو ثانوية و لا تعد وظائف مقصودة، تتمثل هذه الوظائف في ما يلي:

■ وظيفة قياسية

من الطبيعي أن تكون وظيفة أي مؤشر هي القياس، خاصة سعر الصرف لأنه يعنى بالأسعار وبالتالي فقد "يعتمد المتعاملون الاقتصاديون على سعر الصرف بغرض القياس ومقارنة الأسعار لسلعة معينة مع أسعار نفس السلعة في السوق الأجنبية" وهنا يمكننا القول ان سعر الصرف يعتبر حلقة وصل بين الأسعار المحلية و الأسعار العالمية، كما انه يعتبر مؤشر للقيم وأثمان السلع في الأسواق المحلية والعالمية، وبالتالي يضع المنتجين أمام الصورة الحقيقية لقيمة منتجاتهم في الأسواق العالمية. (امين، 2013، صفحة 26)

■ وظيفة التطويرية

يكمن دور سعر الصرف في استخدامه في تطوير صادرات من منطقة إلى منطقة أخرى من خلال تشجيع تلك الصادرات، كما يمكن أن تؤدي إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلي والجغرافي للتجارة الخارجية.

■ وظيفة التوزيعية

يمارس سعر الصرف الوظيفة التوزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي نتيجة ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي و الثروات الطبيعية بين دول العالم، أي انه من خلاله يتم تسويق من مكان إلى آخر و بالتالي فسعر الصرف يقوم "بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي، والثروات الوطنية بين أقطار العالم" (امين، 2013، صفحة 27).

كما يمكننا القول إن وظيفة التوزيعية تتماشى و الوظيفة التطويرية بحيث انه لا يتم توزيع الثروات إلا وفق مخطط مسبق لعمليات التبادل الدولية، المراعية لمختلف المصالح المتبادلة حول العالم.

2.2.1.1 نظريات سعر الصرف

هناك عدة نظريات اعتمدها سعر الصرف في معالجة العوامل التي تؤثر عليه ، وقد تمثلت تلك العوامل في عوامل حقيقية كالقوة الشرائية، وحالة ميزان المدفوعات، و عوامل مالية كسعر الفائدة وأداء السوق المالي ومدى كفاءته، و كذلك في عوامل نقدية تركزت على المعروض النقدي الموصول في نفس الوقت مع سعر الفائدة، و لشرح هذه الأسس و العوامل التي تؤثر في سعر الصرف، سيتم تفصيل و شرح هذه العوامل كل على حدة.

■ التحليل الحقيقي لسعر الصرف

وفقا لهذا التحليل هناك نظريتين لشرح الآلية التي تحدد سعر الصرف وهما نظرية تعادل القوة الشرائية ونظرية الأرصدية والتي سوف يتم شرحهما فيما يلي:

نظرية تعادل القوة الشرائية

"يرى كاستل أن سعر كل عملة يتحدد وفق القوة الشرائية لهذه العملة في السوق المحلية مقارنة بقوتها الشرائية الخارجية أي علاقة بين عملة دولة معينة وعملة دولة أخرى تحدد وفق للعلاقات بين

مستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين" (شعباني، 2014-2015، صفحة 25). إذن يمكن القول إن سعر الصرف لأي دولة ما يتحدد من خلال السنة بين مستوى الأسعار الداخلية مقوما بالعملة الوطنية ومستوى الأسعار العالمية مقدرًا بالعملة الأجنبية فإذ أن:

R: هو سعر الصرف

PA: مستوى الأسعار المحلية مقوما بالعملة المحلية

PB: مستوى الأسعار العالمية مقوما بإحدى العملات العالمية

وعليه يمكن القول إن:

$$R = Pa / Pb \dots\dots\dots 1$$

$$R \cdot Pb = Pa \dots\dots\dots 2$$

إذ إن مفهوم هذه النظرية يبين بأن مستوى الأسعار يتكافأ مع سعر الصرف مضروباً في مستوى الأسعار العالمية، وكما هو واضح، كان قياس مستويات الأسعار يتم عن طريق اعتماد فكرة الأرقام القياسية للأسعار.

$$R1 = R \cdot Pao / Pbo$$

أي أن:

R1: سعر الصرف الجديد، R: سعر الصرف القديم.

ومما سبق نستنتج أن النظرية تعادل القوة الشرائية تعتبر كالتالي:

$$R2 = RN \frac{PA \cdot n}{PB \cdot n} : \frac{(PA \cdot n + 1)}{(PB \cdot n + 1)} R \cdot N + 1$$

R2: سعر الصرف الجديد.

RN: سعر الصرف في المدة الزمنية الأولى.

RN+1: سعر الصرف في المدة الزمنية الثانية.

PA+N: مستوى الأسعار المحلية في المدة الزمنية الأولى. (نعمة، 2011، الصفحات 20، 21-23).

نظرية الأرصد

تعتبر نظرية الأرصد أن، "القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغيير. فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائضا فان ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية، و هو ما يقود إلى ارتفاع قيمتها الخارجية" (الطويل، 2010، صفحة 239). بينما إذا حقق ميزان المدفوعات عجز، فانه يعني زيادة المعروض النقدي من العملة ومن ثم انخفاض في قيمتها الخارجية. وتبنى نظرية الأرصد عمى الاعتبارات التالية:

-ميزان المدفوعات أساس الطلب والعرض على العملة وذلك بمختلف فقراته.

-سعر الصرف تابعا لقوى العرض و الطلب على العملة المحلية.

■ التحليل المالي لسعر الصرف

في التحليل المالي لسعر الصرف نجد أن هناك نظريتين تشرحان مبادئ تحديد الأسعار وهما نظرية تعادل أسعار الفائدة و نظرية كفاءة السوق المالي.

نظرية تعادل أسعار الفائدة

تركز نظرية تعادل أسعار الفائدة على بعد الفائدة، أي انه يتحدد سعر الصرف فيها من خلال الفجوة الموجودة بين سعر الفائدة المحلية وسعر الفائدة الخارجي. وبالتالي فسعر الصرف وفقا لنظرية تعادل أسعار الفائدة، يتحدد من خلال الفرق بين سعر الفائدة المحلية وبقية أسعار الفائدة الأجنبية، حسب هذه النظرية لن يتمكن المستثمرين من الحصول على معدلات مرد ودية مرتفعة في الخارج من تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي عند توظيفهم لأموالهم في الدول ذات معدلات الفائدة أكبر من المعدل السائد في السوق المحلي، كون الفارق بين معدلات الفائدة في السوقين يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف العاجل و الأجل. وتتم هذه العمليات كما هو موضح فيما يلي:

"يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم و نرسم لهم بالرمز (M) في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلا، ويحصلون في نهاية التوظيف على $M(1+id)$.

حيث: (id) معدل الفائدة، وحسب ما تنص عليه هذه النظرية، بحيث أن يكون المبلغ الموظف مساويا للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الفوري (نقدا) ، وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة ie و إعادة بيعها لأجل ما يسمح بالحصول مجددا على مبلغ من العملة المحلية ويمكن أن نعبر عن ذلك رياضيا وفق المعادلة التالية: (قدي، 2003، الصفحات 121-122)

$$M(1 + id) = \frac{m}{cc} \cdot (1 + ie)CT \dots \dots \dots (1.5)$$

حيث:

CC:سعر الصرف الفوري

CT:سعر الصرف الأجل.

ie:معدل الفائدة الاسمي في البلد الأجنبي.

id:معدل الفائدة الاسمي في البلد المحلي.

المعادلة (1.5) تؤدي إلى أن:

$$\frac{CT}{CC} = (1 + id) \div (1 + ie) \dots \dots \dots (1.5)$$

وبطرح 1 من طرفي المعادلة نحصل على:

$$\frac{CT}{CC} - 1 = \frac{1 + id}{1 + ie} - 1 \dots \dots \dots (1.7)$$

$$\frac{CT - CC}{CC} = (id + ie) \div (1 + ie) \dots \dots \dots (1 - 8)$$

إذا كانت ie صغيرة جدا يمكننا كتابة المعادلة التالية:

$$\frac{CT - CC}{CC} = id - ie \dots \dots \dots (1 - 9)$$

ومن هنا يمكن لنا استخلاص بان نظرية معادلة أسعار الفائدة تسمح بربط أسواق النقدية المحلية بأسواق الصرف الأجنبية ، كما أنها تستغل تحركات الفوائد لتفسير الأسعار على المدى القصير وبالتالي هي عكس نظرية القدرة الشرائية التي تفسر اثر العملات على المدى لطويل.

نظرية كفاءة السوق

قدم الاقتصادي Eujéne Fama مفهوم السوق الكفاء في بداية السبعينات، فالسوق الكفاء أو الفعال هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار على درجة السرعة لكل المعلومات المتاحة و بدون أي تكلفة، حيث أن الكفاءة في أسواق الصرف تعني أن توقعات الاقتصاديين حول القيم المستقبلية لسعر الصرف يتضمنها سعر الصرف الآجل فالسوق الكفاء يتميز بأن تكاليف المعاملات ضعيفة ، كما أن تغيرات أسعار الصرف عشوائية. (Siroen، 1993، صفحة 107)

يمكننا أن نستنتج بأن نظرية كفاءة السوق مبدأها الأساسي يتمثل في، حرية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود، وبالتالي فهي تلغي مبدأ استقلالية السياسة النقدية ، ذلك في ظل نظام سعر صرف ثابت، كما تشجع على تعويم العملة ، كما أنها توفر المعلومات التي تقيد في سوق الصرف الأجنبي كما تمكن من معرفة سوق الصرف الجاري في المستقبلي دون أعباء.

■ التحليل النقدي لسعر الصرف

إن النظرية النقدية تحدد سعر الصرف، "من خلال تحليل أثار كل من(كمية النقود وسعر الفائدة)، إذا تعتمد هذه النظرية على أن سعر الصرف، هو الظاهرة نقدية نظرا لتأثره بالمحددات الحقيقية للطلب على النقود، و لان عرض النقدي في أي بلد يحدد بشكل مستقل البنك المركزي، أما الطلب على النقود فيعتمد على مستوى الدخل الحقيقي ومعدل الفائدة، حيث يمارس سعر الفائدة تأثيرا مهما في تحديد سعر الصرف، فزيادة سعر الفائدة في دولة ما بالنسبة لمثيلتها بالخارج يؤدي إلى زيادة سعر الصرف. والعكس في حالة خفض سعر الفائدة. إلا أن سعر الفائدة لا يعمل بشكل منفصل عن المعروض النقدي لأنها يعملان في اتجاهين متعاكسين يلغي كل منهما أثرا ويمتنع حدوث أي تغير في سعر الصرف " (نعمة،، 2011، صفحة 27).

3.1.1 مبدأ تسعير العملات

يتم تسعير العملات وفق التسعير المباشر للعملة أو التسعير الغير المباشر و يكون وفقا لزوجين من العملات التي يراد اعتمادها كأسعار قياسية ، لصرف العملة ولكي نحصل على الأسعار قياسية أو أسعار صرف العملتين.

■ التسعير المباشر

"عندما يتم التعبير عن وحدة واحدة من العملات الأجنبية بعدد وحدات من العملة المحلية "وذلك من خلال هذه الصيغة :

(وحدة من العملة الأجنبية / وحدات العملة المحلية) وفق هذا التسعير تعد العملة الأجنبية هي العملة الأساسية والمركزية، و العملة المحلية تعد هي العملة التابعة. (Okungbowa، 2015، صفحة 103).

■ التسعير الغير مباشر

يمثل التسعير غير المباشر في عدد وحدات من العملة الوطنية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية" ويشار عادة إلى سعر الصرف غير المباشر (وحدات العملة الأجنبية / وحدة العملة المحمية) بمصطلح **e-prim** هو ببساطة مقلوب (**e**) حيث انه و من الطبيعي إن قيمة العملة القوية تكون ذات قيمة عالية بالنسبة إلى العديد من وحدات العملات الأجنبية، التي يمكن شراؤها مع كل وحدة من الوحدات المحمية. و ستكون قيمة العملة الضعيفة ذات قيمة منخفضة. وبالتالي تسعر العملات غير موحد منتظم. (Farrokh Langdana، 2014، صفحة 139)

■ التسعير المتقاطع

عند القيام بعملية صرف العملة قد "لا يتوفر أحيانا سعر العملة من العملات أخرى، وفقا لطريقة التسعير المباشر ولا غير المباشر. و يتمثل الحل هنا في البحث عن عملة وسيطة تربط بين العملتين. و تكون همزة وصل تربط أو توصل بين العملتين فلا تكون سوى عملة ثالثة، غالبا ما تكون عملة عالمية مسعرة بجميع العملات. و يسمى السعر المتحصل عليه عن طريق العملة الثالثة سعر الصرف التقاطعي". وهنا يمكننا القول انه يمكن تحويل عدد من الوحدات لعملة بلد ما لوحدات من عملة بلد آخر عن طريق عملة بلد ثالث، شرط أن تكون عملة بلد ثالث عملة عالمية مسعرة بجميع العملات كالدولار الأمريكي مثلا. (Abouobaydi، 2014، صفحة 535)

■ سعر المبادلة

سعر المبادلة هو عبارة عن الفرق الموجود بين سعر الشراء وسعر البيع ، كما انه لا يعد سعر صرف" وسمي أيضا بقسط سعر الصرف ، هو العائد المتوقع من جراء شراء العملات الأجنبية في الحاضر و بيعها في الفترة القادمة في الأسواق الفورية وسمي أيضا علاوة الأجل ، بعبارة أخرى ما يعادل الفجوة بين السعر الأجل وسعر الصرف المتوقع في الفترة المقبلة." ومن هذه العبارة نستنتج أن سعر المبادلة هو ذلك الهامش الذي نجنيه جراء بيع عملة أجنبية في الفترة القادمة. (Virginia Coudert، July 2011، صفحة 10)

4.1.1 أنظمة سعر الصرف

يعتبر اختيار أنظمة سعر الصرف مسألة معقدة نظرا لأنها تخضع لمحددات الاقتصادية، بحيث تخلق تناسق بين سياسة سعر الصرف للبلد و باقي السياسات الاقتصادية الأخرى و هنا نستنتج أن نظام سعر الصرف له تأثير كبير على حجم التجارة الخارجية و تدفقات رؤوس الأموال حيث أصبحت دول العالم جميعها تبحث عن نظام صرف مناسب لعملاتها.

و هنا نجد عدة نماذج من الدول فمنها من اختار أن يطبق نظام الثابت للصرف وكل ما عليهم القيام به هو ربط عملتهم بعملة موثقة وهناك دول اختارت ربط عملتها بسلة من العملات شركاءها أو منافسيها الاقتصاديين ، أما الدول المتقدمة فتركت عملتها تعوم(تعويم)في الاقتصاد الدولي.

تعريف نظام الصرف: "نظام الصرف هو مجموعة من القواعد التي تحدد دور كل من السلطات النقدية و كل المتعاملين في سوق الصرف". (حامد، 2011، صفحة 2).

و من هذا التعريف يمكن لنا أن نستنتج بان أنظمة الصرف هي الأنظمة التي تحدد على أساسها أسعار صرف العملات كما تعتمد الحكومة على معيارين اثنين هما: المرونة في سعر الصرف والقيود على استخدامها. ومن بين تقسيمات أنظمة الصرف نجد:

■ نظام سعر الصرف الثابت

إن الفكرة التي تبلورت أول الأمر فيما يخص هذا النظام تمثلت في تثبيت سعر عملة البلد مقابل الذهب أو أي عملة لها القبول الدولي،" يقوم هذا النوع من أسعار الصرف على تدخل السلطات النقدية في تحديد سعر الصرف الاسمي والمحافظة عليه ، حيث تكون العلاقة بين العملات محددة إداريا و بطريقة نظرية باتفاق بين السلطات النقدية لمختلف الدول على أساس معطيات اقتصادية وسياسية ، فالدولة تقوم بتثبيت عملتها على أساس معين" (بربور، 2008، صفحة 37)، ". هنا نستنتج أن الدول الغير قادرة على تحقيق التوازن الخارجي عن طريق تحرير سعر الصرف تعتمد على نظام الصرف الثابت كون التوازن يتحقق بشكل تلقائي في هذا النظام. يضم هذا النظام نوعين من الأنظمة الفرعية و المتمثلة في نظام قاعدة الذهب ونظام الصرف القابل للتعديل والذي سوف نتطرق إليهما فيما يلي:

نظام قاعدة الذهب: هو نظام قائم على وجود علاقة ثابتة بين كمية الذهب التي في حوزة السلطات النقدية للدول وكمية النقود المعروضة في هذه الدول وقد عرف هذا النظام هو الآخر شكلين اثنين وهما مصكوكة الذهبية والسبائك الذهبية.

ومن أهم سمات هذا النظام:

- حرية تصدير واستيراد الذهب.
- تكون العملات المتداولة من الذهب الخالص أي تكون (ذات وزن معين من الذهب).
- حرية صك أو استبدال أو صهر العملات الذهبية للاستخدامات الأخرى غير النقدية.
- للذهب قوة إبراء غير محدودة.

نظام الصرف القابل للتعديل: في هذا النظام يتم تثبيت سعر الصرف مع إمكانية تعديله وفق ما يكون عليه ميزان المدفوعات وهذا بعد موافقة صندوق النقد الدولي ،"حيث وضع صندوق النقد الدولي حد أقصى لتقلبات مختلف العملات مقابل الدولار و المتمثل بنسبة (1% للأعلى و %1 جهة الانخفاض)، و لا يسمح للدول الأعضاء بتعديل سعر صرفها بحدود 10% دون الرجوع مسبق لصندوق النقد الدولي، مع إبلاغ الصندوق بذلك التعديل." (عطوان، 1992، صفحة 81). ولا تلجأ الدولة لهذا التعديل إلا عندما تواجه خطرا في مركزها الخارجي ، مع أن تثبيت عملة البلد مع عملة واحدة يعد مخاطرة كبرى إلا إذا كانت مع شريك الاقتصادي الأول. كما أن لأنظمة سعر الصرف مزايا حيث يعمل سعر الصرف الثابت على تنشيط حركة التجارة الخارجية و الاستثمار مع البلدان نفس منطقة العملة و يعمل على تخفيف صدمات العرض المؤقتة، باستخدام الاحتياطات النقدية. (حميدات، مدخل للتحليل النقدي،

(1996، صفحة 70). أما بالنسبة للعيوب تكمن في إنها تتعارض في الكثير من الأحيان متطلبات السياسة الاقتصادية المحلية مع السياسة التي تملئها الظروف الخارجية للبلد فمثال قد يعاني البلد من كساد وبطالة وعلى توازنه الخارجي إتباع سياسة انكماشية (الامين، 2011، صفحة 30).

■ نظام الصرف المرن

ارتأت العديد من الدول العالم العمل بنظام الصرف المرن بدلا من نظام الصرف الثابت، نظرا لتزايد حجم العلاقات الاقتصادية الدولية، والتحركات الكبيرة في رؤوس الأموال، ولمرونته وقابليته للتعديل، حيث تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها حسب المؤشرات الاقتصادية للبلد.

تعريف نظام الصرف المرن: "يطلق على نظام سعر الصرف المرن اسم "نظام تعويم العملات" وفي ظل هذا النظام لا تتحمل السلطات المالية و النقدية عبء معالجة الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق اتخاذ السياسيات المناسبة من خلال الحد من الواردات وإحداث تغييرات مهمة في مستويات الأسعار و كذلك من خلال إحداث تغييرات في مستويات الدخل ، أو إحداث تغييرات في مستوى أسعار الفائدة، أو وضع قيود على انتقال رؤوس الأموال". (موسى، 2012، صفحة 165).

رغم أن النظام الصرف المرن يفرض عدم تدخل السلطات النقدية، لكن لا يمكن لهته الدول أن تترك مصير استقرارها الاقتصادي متوقف على تقلبات (العرض والطلب) ، لهذا تلجأ السلطات النقدية والمالية للتدخل من أجل توجيه سياستها النقدية وفتحها لما تراه مناسباً لتفادي حدوث أزمات داخل اقتصادها، ومن بين هذه الإجراءات نجد ما يسمى بالتعويم النظيف والتعويم غير النظيف (التعويم المدار، الموجه) و سنوضح الفرق فيما يلي:

التعويم النظيف(الحر)

يطلق عليه أيضا مصطلح "التعويم المستقل أو النظيف" تتغير فيه أسعار الصرف بكل حرية وفقا للعرض والطلب ولا يوجد أي تدخل من قبل السلطات النقدية، لكنها تقوم بإنشاء ما يعرف بأموال موازنة الصرف، وهذا بتخصيص أرصدة من الاحتياطات النقدية والذهب تسمح للسلطات بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي عن طريق البيع أو الشراء حسب الحالة، وهذا من أجل حماية سعر صرف عملتها من التغيرات العارضة أو المؤقتة التي تسببها عمليات المضاربة، وتعتبر أموال موازنة الصرف وطرق استخدامها قواعد اللعبة في ظل نظام أسعار الصرف الحرة" (شطباني، 2011-2012، صفحة 10).

التعويم الغير نظيف (المدار)

كما يمكن تسميته ب"التعويم المدار"، بحيث تعمل السلطة النقدية على التأثير على سعر الصرف دون مسار أو هدف محدد مسبقا لهذا التأثير. ومن بين أهم المؤشرات المستخدمة في توجيه سعر الصرف نجد، مركز ميزان المدفوعات، ومستوى الاحتياطات الدولية، وتطورات السوق الموازية، كما لا يمكن تعديله تلقائيا. تتمثل أهم مزايا أنظمة الصرف المرنة في التقليل من حدة المضاربة بحكم آلية العرض والطلب كما بإمكان نظام الصرف المرن التكيف مع الصدمات الداخلية و الخارجية و البنك المركزي غير مجبر بالاحتفاظ باحتياطات صرف كبيرة. (بدر اوي، شهيناز،، 2014-2015، صفحة 29). وأن عيوبها تتمثل في انخفاض الثقة في العملة ويؤدي تعويم العملة المحلية إلى ارتفاع سعر صرفها (روبادوغوبتا، 2006، صفحة 4).

■ أنظمة سعر الصرف الوسيطة

هي عبارة عن مزيج بين النظامين القسويين (النظام الثابت والنظام المرن) فهي تأخذ الاستقرار من الأنظمة الثابتة و الاستقلالية الأنظمة المرنة أي أن البنك المركزي يمكنه من التدخل لتحديد تحركات أسعار الصرف بشكل مسبق وذلك للحد من تقلبات هذه الأسعار. ومن مؤيدي هذا النظام الاقتصادي " Reinhardt1998" 1992 و "Krugman" 2000 و "Williamson" حيث يرون بأن نظام الصرف الوسيط يعتبر أحسن من نظام الصرف الثابت أو نظام الصرف المرن وذلك لأنها بمثابة أنظمة صرف تعطي فرصا معتبرة لاقتصاد البلد من أجل مواجهة الصدمات الخارجية و التي تضم عناصر ثابتة وعناصر مرنة. (بدر اوي، شهيناز،، 2014-2015، صفحة 22).

كما أن للأنظمة المالية الوسيطة العديد من المزايا تتمثل في السماح بالحفاظ على درجة المرونة في سعر الصرف والذي ساهم في تعديل الأسعار بسبب الدور الذي يلعبه في تثبيت التغيرات الاسمية بالمقارنة مع أنظمة الصرف الثابتة كما تساهم أنظمة الصرف الوسيطة في تقليص التقلبات في سعر الصرف الاسمي، (الامين، 2011، صفحة 56) أما العيوب تتمثل إذا كان البنك المركزي يتدخل قصد إبقاء سعر الصرف قريب جدا من المعدل المحوري لسعر الصرف أو الاجتهاد قصد جعله يرتفع أو ينخفض في حدود المجالات المحددة، معناه أن نظام الصرف المطبق هو نظام صرف ثابت، أي سعر الصرف يصبح يلعب دوره المنتظر وفق هذا النظام في تحقيق التوازن في الأسعار النسبية أو تحقيق الاستقرار النقدي. (الامين، 2011، صفحة 56) .

2.1 سعر الصرف في الجزائر

عملت الجزائر على تحقيق التوازن الخارجي و ذلك بمحاربة التغيرات في الأسعار و تطوير الكفاءات و الاعتماد على الموارد والطاقات المتاحة لرفع معدلات النمو و الارتقاء بميزان المدفوعات إلى وضعية قابلة للاستمرار مع استعادة الجدارة الائتمانية للجزائر بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي. لكن لتحقيق هذا الهدف لا بد من إتباع جملة من الإجراءات مثل تغيير نظام الصرف للدينار الجزائري قبل الإصلاح وذلك من اجل جذب الموارد إلى قطاع التصدير و بدائل الواردات.

1.2.1 تطور أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري

المرحلة الأولى: نظام الربط بالفرنك الفرنسي (1964-1973)

كان نظام النقد الدولي في هذه المرحلة أو على الأقل حتى سنة 1971 يسير باتفاقية بروتنز وودز، حيث كان كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي ملزما بالتصريح على تكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب الصافي أو بالنسبة لدولار الأمريكي الذي هو نفسه في تكافؤ ثابت مع كمية محددة من الذهب.

حددت الجزائر سعر صرف الدينار ب 0.18 غرام من الذهب أي بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي، خلال الفترة 1964 تاريخ إنشاء العملة الوطنية و 1969 تاريخ تخفيض الفرنك الفرنسي. تجدر الإشارة بنا، عقب أحداث سنة 1968 اضطر البنك الفرنسي إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي و هذا بعد استعمال احتياطاته لمدة طويلة قصد الحفاظ على تكافؤ العملة الفرنسية، وهكذا انتقل التكافؤ الرسمي للفرنك الفرنسي في شهر أوت سنة 1969 من 4.9370 فرنكا فرنسيا لكل دولار أمريكي إلى 5.5544 فرنكا فرنسيا لكل دولار أمريكي خلال هذه الفترة شرعت الجزائر في

تطبيق مخططها التنموي الثلاثي و الذي يتطلب استقرار سعر الصرف، و يمكن القول إن هذا المخطط الثلاثي كان من الأسباب التي جعلت الدينار الجزائري لا يتبع الفرنك الفرنسي في التخفيض، على الرغم من استمرار العملة الوطنية في علاقتها الثابتة مع الفرنك الفرنسي:

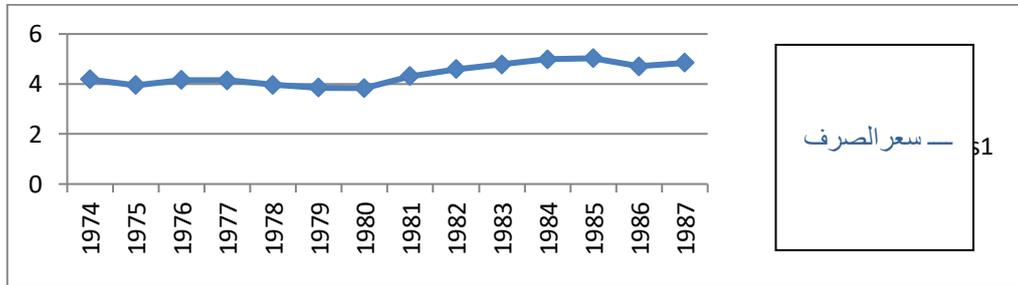
-دينار جزائري واحد يساوي = 1.25 فرنك فرنسي أو 1 واحد فرنك فرنسي = 0.888 دج في أوت 1969 و ديسمبر 1973. وقد احدث ضعف العملة الفرنسية إلى انخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف العملات تسديد الواردات الجزائرية، و هو ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف المشاريع الاستثمار التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الاول 1970-1973 .

أما هذه الوضعية التي اقترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة و المنبثقة عن اتفاقية بروتنز وودز، و عن تعميم. أسعار الصرف المعمومة تم اتخاذ قرار تغيير نظام تسعيرة الدينار الجزائري عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) و قد سعى بذا النظام الجديد لتسعير إلى تحقيق هدف مزدوج: توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة الدينار تفوق القيمة الحقيقية، وهذا بغرض تخفيف عبء تكلفة التجهيزات والمواد الأولية و مختلف المدخلات المستوردة من قبل هذه المؤسسات خاصة وأنها مؤسسات ناشئة. (حميدات، مدخلات للتحليل النقدي، 2005، الصفحات 154-156).

المرحلة الثانية : الربط بسلة من العملات (1974-1986)

الشكل الرقم 01-01 : تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي من 1984-1987

الوحدة : مليون دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الطالبين على معطيات البنك الدولي

تم تحديد سعر قيمة الدينار الجزائري، خلال هذه المرحلة، على أساس سلة مكونة من أربعة عشر عملة من ضمنها الدولار الأمريكي، منحت لكل عملة من هذه العملات ترجيحاً محدداً على أساس وزنها في التسديدات الخارجية كما تظهر في ميزان المدفوعات.

كما يقوم البنك المركزي بمراجعتها دورياً و تهدف هذه السياسة إلى الحفاظ على سعر الصرف الحقيقي في مواجهة شركاء التجارة و تحقق الاستقرار لسعر صرف الدينار و أدى إتباع هذه السياسة إلى أن أصبح سعر صرف الدينار الجزائري يتحدد إدارياً وليس حسب الأوضاع الاقتصادية كما تميزت هذه المرحلة بظهور سوق صرف موازي سنة 1974 أي انه سوق حر أي أن سعر العملة يتحدد حسب العرض والطلب. (محمود حميدات، 2005، صفحة 156).

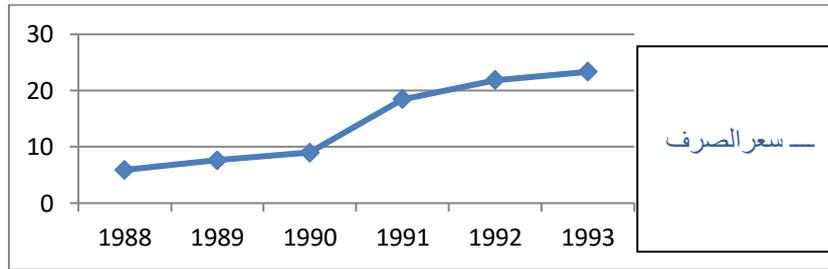
المرحلة الثالثة: (سبتمبر 1986-مارس 1987)

أدخل خلال هذه الفترة تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري مقارنة بالطرق السابقة، فأصبح بذلك التغير النسبي لكل عملة، تدخل في سلة الدينار، يحسب على أساس مخرج يساوي معدل الصرف السائد في سنة الأساس 1974 و يعتبر هذا التعديل تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار التي شرع العمل بها انطلاقا من مارس 1987 (مغربي، 2013-2014، صفحة 72).

المرحلة الرابعة: (نهاية 1987-1994)

الشكل رقم 01-02 : تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي من 1988-1993

الوحدة : مليون دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

بعد الهبوط المفاجئ لسعر البترول سنة 1986، دخل الاقتصاد الوطني في أزمة حادة، تأكد من خلالها بلوغ النموذج المتبع محدوديته خلال عشرينين، مما استوجب إصلاحات مالية و نقدية، تهدف إلى إعادة الاعتبار إلى وظيفة تخصيص الموارد على الصعيدين الداخلي و الخارجي، أي إن الإجراءات المتخذة استهدفت تحقيق الاستقرار النقدي في الداخل، وكانت لا بد أن تتبعها إجراءات لتحقيق الاستقرار النقدي الداخلي. ولقد تمت عملية تعديل معدل صرف الدينار وفقا لطرق الآتي ذكرها:

- **الانزلاق التدريجي:** قامت هذه الطريقة على تنظيم انزلاق تدريجي و مراقب، خلال فترة طويلة نوعا ما، و امتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1992، حيث انتقل معدل صرف الدينار من 4.9 د/ج\$ في نهاية 1987 إلى 17.7 د/ج\$ في نهاية مارس 1991.

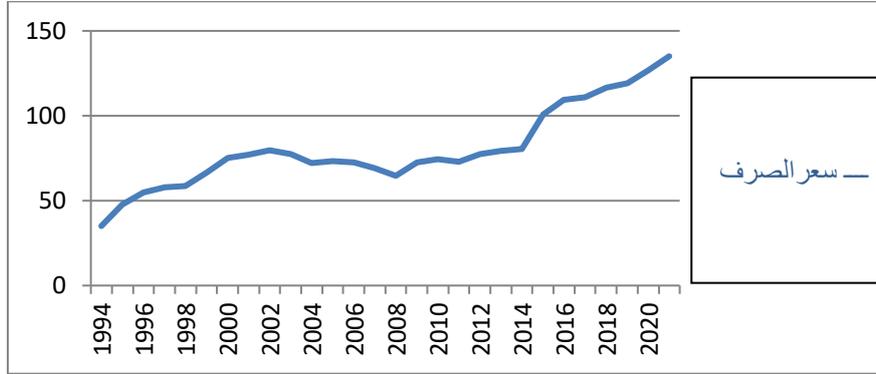
- **التخفيض الصريح:** طبقت هذه الطريقة بعد أن اتخذ مجلس النقد و القرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار، وهذا ليصل إلى 22.5 دينار للدولار الواحد، و لقد تميز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس من سنة 1994، و لكن إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي، أجري تعديل طفيف لم يتعد نسبة 10% و كان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد و القرض بتاريخ 10/01/1994 بتخفيض نسبته 40.17% و على ضوء هذا القرار أصبح سعر الصرف الدينار 36 د/ج\$.

- ارتبط سعر الصرف الدينار بالفرنك، أو ما تسمى "منطقة الفرنك" ابتداء من 1964 إلى 1973، ثم ارتبط بسلة من العملات عددها 14 عملة صعبة من 1974 إلى 1994 (علي، 2004، صفحة 217).

من هنا نلاحظ بداية ارتفاع سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي كما انه قفز ارتفاع بشكل في سنة 1991 نظرا لسنة التي قبلها حيث وصلت إلى أعلى مستوى سنة 1993

المرحلة الخامسة: (1994الي يومنا هذا)

الشكل رقم 03-01 : تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي من 1994-2021
الوحدة : مليون دولار أمريكي



المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية، صندوق النقد الدولي

بعد وضع نهاية لتحديد سعر الصرف عن طريق جلسات التسعير، في ديسمبر 1995 وبالتالي نهاية نظام الصرف الثابت، فان بنك الجزائر قام بتأسيس سوق صرف ما بين البنوك في جانفي 1996 عن طريق نظام رقم 08-95 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995. إذ تحدد سعر الصرف في هذا السوق عن طريق عاملي العرض و الطلب.

وما يمكن استنتاجه من هذه المراحل الخمسة إنها ساعدت على دراسة نظام الصرف الجزائري و تطوراته الرئيسية التي عرفها منذ بداية السنوات الأولى التي عقت تاريخ الاستقلال. بحيث اتضح أن الجزائر كانت تتبع نظام الصرف الثابت مرتبط بعملة واحدة وهي الفرنك الفرنسي، ثم عرف سعر الصرف نوعا من الاستقلالية خلال فترة أين تم ربطه بسلة من العملات الصعبة، (الجيل، 2011-2012، الصفحات 75-76)

2.2.1 سياسات سعر الصرف في الجزائر

سياسة الرقابة على الصرف في الجزائر

تعمل الرقابة على الصرف في مفهومها الواسع على تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة و المرتقبة طبقا لمصالح الوطنية، كما يرتبط نظام الرقابة على الصرف في الجزائر بمراحل التنمية الاقتصادية والقيود التي عرفت كل مرحلة من هذه المراحل فعلية والتي نذكرها فيما يلي:

■ نظام الرقابة على الصرف قبل قانون القرض و النقد (10-90)

إن الرقابة على الصرف واسعة المفهوم فهي تعنى بتأمين الموارد من العملات الأجنبية و المرتقبة طبقا للمصالح الوطنية، وارتبط نظام الرقابة على الصرف في الجزائر بعدد المراحل التنمية الاقتصادية و القيود التي عرفت كل مرحلة من هذه المراحل:

تطور الرقابة على الصرف في الجزائر خلال فترة (1965-1986): وهنا ظهرت ثلاثة مراحل وهي كالأتي:

-**المرحلة الأولى(1962-1970):** تركز هدف السلطات في هذه المرحلة على حماية اقتصادها الناشئ و النهوض به من خلال توسيع علاقتها الاقتصادية بالخارج،ومن اجل هذا استخدمت عدة أدوات نذكرها فيما يلي (الامين، 2011، صفحة 204):

التعاون الاقتصادي و حرية انتقال رؤوس الأموال: و ذلك بالاتفاق مع فرنسا على التعاون الاقتصادي والمالي حسب ما جاء في اتفاقية الاستقلال، مما جعل الجزائر تنتم إلى منطقة الفرنك الفرنسي بين 1962-1963 بالإضافة إلى حركة انتقال رؤوس الأموال بين بلدان المنطقة.

نظام الحصص:وهنا يجب على كل العمليات التي تتم بالعملة الصعبة أن تتحصل على رخص من طرف وزارة المالية ،و الهدف هو إعادة توجيه الواردات حسب قدرة كل منطقة و الحد من السلع الكمالية. **الاحتكار:** أي إقامة الرقابة على العمليات التجارية الخارجية عن طريق هيئات احتكارية ممثلة في الدواوين الحكومية.

الاتفاقيات الثنائية:وهذا من اجل توسيع المبادلات التجارية وتنويع علاقاتها.

-**المرحلة الثانية(1971-1977):**وهنا تتمثل الرقابة في تحقيق هدفين أساسيين هما:

-تحديد سعر صرف الدينار بهدف الحفاظ على استقراره اتجاه العملات القوية.

-جعل الاقتصاد الوطني بعيدا عن تقلبات الاقتصاديات العالمية .

-**المرحلة الثالثة(1978-1987):** تعرف هذه المرحلة بصدور قانون 78-02 و الذي يتضمن لاحتكار الدولة لتجارة الخارجية بحيث أصبحت الدولة هي التي تشرف بنفسها على عمليات التصدير و الاستيراد و الاتصال المباشر بالمصدرين في الدول المنتجة التي تربطها بالجزائر اتفاقيات ثنائية، كما شجع هذا القانون المواطنين المقيمين في الخارج على فتح حسابات بالعملة الصعبة في الجزائر، كما رسخت فكرة الدينار كوحدة قياس في محيط معالجة الأوضاع المالية لمؤسسات العامة. (حميدات، مدخلات للتحليل النقدي، 2005، صفحة 176)

▪ **نظام الرقابة على الصرف بعد صدور قانون النقد و القرض(10-90):** من بين صلاحيات البنك المركزي نجد الرقابة على سعر الصرف، لكن في الجزائر لن يكن بنك المركزي يمتلك هذه الصلاحية، إلا في العشرية الأخيرة.بعد ذلك صدر قانون النقد و القرض الذي نص على المبادئ العامة للرقابة على الصرف كجزء من الهدف العام في هذا القانون، و الذي يتمثل في إعادة تنظيم النظام النقدي و نظام القرض للاتصال.ومن هنا جاءت تسمية بنك الجزائر بدل البنك المركزي. (الجليل، 2011-2012، الصفحات 77-78).

نظام تعويم الدينار الجزائري: اعتمدت طريقة التسعير لتحديد سعر الصرف في سبتمبر 1994 إلى غاية سنة 1995 و مثلت هذه الطريقة مرحلة انتقالية و تجريبية و مناورة للمصارف ومهلة لإعداد التنظيمات و الإجراءات و الموارد البشرية الواجب توفيرها لمواجهة متطلبات السوق. (شلاط، 2005-2006، صفحة 85)

سوق الصرف مابين البنوك في نهاية سبتمبر 1994 بدأ البنك المركزي محاولات في تحديد سعر الصرف عن طريق جلسات بالتشاور مع البنوك التجارية تمهيدا لإنشاء سوق الصرف بين البنوك،

هذه السوق التي بدأت عملها فعليا في جانفي 1996 و عليه يحق للدول التجارية التعامل فيما بينها بالعملات الصعبة بيعا و شراء و تسلم ما نسبته 50% من عائدات الصادرات من دون المحروقات،

الدينار الجزائري وظاهرة الخوف من التعويم: خطى الدينار الجزائري خطوات تدريجية في انتقاله من نظام الصرف ثابت إلى نظام التعويم المدار كما يسميه مسؤولين عن السلطات النقدية في الجزائر، ويمكن لنا أن نستنتج أن الجزائر كانت مرغمة على إتباع التوجيه نحو التعويم المدار و التخلي عن نظام الصرف الثابت ، وهذا تحت شروط صندوق النقد الدولي، في ضل ما يسمى بالتعديل الهيكلي من جهة ومن جهة أخرى رغبة في إعطاء نظام صرف جديد يتماشى مع الاتجاه الجديد للجزائر إلا وهو اقتصاد السوق.

سياسة تخفيض الدينار الجزائري: سنة 1991 قامت الجزائر بتخفيض رسمي لدينار الجزائري كأول مرة في تاريخها حيث انتقل سعر الصرف من 8,93 دج سنة 1990 إلى 18,47 دج سنة 1991 مقابل دولار واحد. بهدف جعل سعر الدينار أكثر توافقا مع الحقيقة الاقتصادية، لتحقيق التوازن الخارجي. كون التخفيض الأول لم يحقق النتائج المرجوة أعادت الجزائر التخفيض سنة 1994 (تسوية ميزان المدفوعات)، لأن السياسة الاقتصادية والمالية التضخمية التي اتبعت ألغت الأثر، أما هذا التخفيض كان أكثر أهمية وجاء في إطار سياسة التعديل الهيكلي 1994 بحوالي 50% على مرحلتين: - الأولى : مارس/ أفريل 1994 انتقل فيه سعر الصرف من 24 دج إلى 36 دج لكل دولار. - الثانية : نهاية سبتمبر، 1994 حيث أصبح سعر الدولار الأمريكي 41 دج لكل دولار (رحيمة، 2011، صفحة 124)

3.2.1 سوق الصرف الرسمية والموازية في الجزائر

1.3.2.1 سوق الصرف الرسمية في الجزائر

إن سوق الصرف تعتبر سوقا ما بين البنوك و المؤسسات المالية، بحيث تعالج فيها كل عمليات الصرف سواء البيع أو شراء العاجل و الأجل للعملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية و تتمتع بالحرية في التحويل وفي المكان الذي تحدد فيه أسعار الصرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري بكل حرية وفق قانون العرض و الطلب على العملة الأجنبية. ومنه سوف نتطرق إلى العمليات و الالتزامات و تنظيم و تسعير سوق الصرف ما بين البنوك . (طالب، 2013-2014، صفحة 81)

العمليات في سوق الصرف: تحصل البنوك و المؤسسات المالية على رخصة في إطار تسيير خزينتها بالعملة الصعبة حيث يمكن لها بيع العملة الوطنية مقابل العملة الصعبة، و بيع العملة الصعبة قابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري، و التدخل في سوق الصرف ما بين البنوك.

الالتزامات في سوق الصرف: إن البنوك و المؤسسات المالية و الوسطاء المعتمدين ملزمون باحترام النسب المحددة لكل عملة أجنبية، وعندما تتدخل البنوك و المؤسسات في سوق الصرف تكون ملزمة بوضع نظام دائم و بمقاييس تسمح بالتسجيل العاجل للعملات بالعملة الأجنبية وحساب وضعيات الصرف لكل عملة أجنبية.

تنظيم وتسيير سوق الصرف: انشأ بنك الجزائر في ديسمبر 1995 الإطار التنظيمي لسوق الصرف، وبدأت أولى العمليات لسوق الصرف ما بين البنوك تتحقق انطلاقا من 02|01|1996. وقد تم إصدار اللوائح والتعليمات المنظمة لها نذكرها فيما يلي:

- اللائحة رقم 95-07 المؤرخة في 23/02/1995 المتعلقة بتعديل و استبدال اللائحة رقم 04-92 المؤرخة في 22 مارس 1992 والمتعمقة بنظام مراقبة الصرف الأجنبي
- اللائحة رقم 95-08 المؤرخة في 23/12/1995 المتعلقة بسوق الصرف.
- اللائحة رقم 78-95 المؤرخة في 26/12/1995 المتعلقة بقواعد وضعيات الصرف.

تجزئة سوق الصرف الجزائري

تنقسم هذه السوق إلى قسمين هما: (علة، 2002-2003، الصفحات 143-145)

■ سوق الصرف ما بين بنوك العاجل

هي السوق التي يقوم بها المتدخلون بعمليات الصرف العاجلة، و عمليات الصرف العاجلة من خلالها يتفق الأطراف باستبدال عملة مقابل أخرى بسعر يسمى سعر الصرف العاجل.

في الجزائر تستعمل التسعيرة الرسمية أو ما يعرف بعملية تثبيت العملة، والتي تحدد بها قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية.

-**العمل بنظام التثبيت في الجزائر:** يعمل بنك الجزائر مع المتدخلين من البنوك الجزائرية التجارية من، 29/12/1995 جلسات لتثبيت سعر الصرف الدينار الجزائري. و هناك عوامل يأخذها بنك الجزائر بعين الاعتبار تتدخل في عملية تحديد سعر الصرف الأدنى أو الأعلى الذي تباع به العملات الأجنبية للبنوك التجارية،

-**تحديد سعر الصرف:** إن سعر الصرف لا يجب أن يتضمن على بخس أو مغالاة في قيمة العملة دون مبرر، أو أن يمثل تباعدا كبيرا عن السعر السائد في السوق، إن الهدف مرجو من عملية التثبيت على الأرجح هو وقف لانخفاض الشديد في قيمة العملة،

■ سوق الصرف ما بين البنوك الأجل

هو عبارة عن سوق يقوم فيها المتدخلون بالعمليات الصرف الأجلة، بحيث يتفق من خلالها على تغيير العملة مقابل عملة أخرى بسعر يسمى سعر الصرف الأجل، وتسمى العمليات المتبادلة تكون عند تاريخ الاستحقاق المقدر الذي يمكن أن يكون ثلاثة أشهر أو حتى سنة واحدة. كما تميزت سنوات التسعينات بتغيرات هيكلية كبيرة أدت بطبيعة الحال إلى بروز مخاطر الأسواق المسائرة لميكانزمات اقتصاد السوق.

2.3.2.1 سوق الصرف الموازية في الجزائر

مراقبة الصرف تعد من الطرق مستعملة لتحقيق أهداف منها، حماية الاحتياطات الدولية في حالة خلل في ميزان المدفوعات. و لكنها تحد من ممارسة نشاط الصرف، كما تساعد في هروب الأموال إلى الخارج، مما تساعد على ظهور سوق سوداء للمتعاملين في الصرف الأجنبي يستعمل مصطلح (السوق السوداء أو السوق الموازي أو السوق غير الرسمي) كما تعرف السوق الموازية على أنها " سوق

هيكلي أين يتواجه فيه بانتظام العرض و الطلب على العملة الأجنبية للحصول على سعر توازن هو سعر الصرف الموازي" و يعود ظهور هذه السوق إلى عدة عوامل نذكرها فيما يلي:

■ أسباب ظهور السوق الموازي (زياني، 2002، صفحة 15)

- فرض قيود في المبادلات الخارجية.
- عدم فاعلية القطاع الإنتاجي الذي لا ينتج إلا القليل من قطع الغيار و الأدوات الكهرو منزلية.
- قلة ونذرت العملة الصعبة فيصبح بنك المركزي عاجز عن تلبية رغبات طالبي العملة.
- كل هذه العوامل ساعدت على ظهور ونمو السوق الموازي للصرف.

■ محددات سعر الصرف في السوق الموازي

السوق الموازية للعملة الصعبة هو سوق حر لان الأسعار العملة الأجنبية تحدد بحرية عن طريق القاعدة العرض و الطلب على العملة. لذلك السوق الموازي مرتبط مع أي عملة أجنبية بالجزائر متاحة إذا كانت تربط عملتها الدينار بالأورو. هذه العملة تلعب دورا في وحدة الحساب، و بذلك كل عمليات التبادل تتم بالعملة الصعبة الأورو. (زياني، 2002، صفحة 15)

■ محددات العرض و الطلب

محددات العرض

- تحويلات العمال المهاجرين.
- التقييم الزائد لفواتير الاستيراد و عمليات التهريب.
- رصيد السياح الأجانب.
- توظيف الأموال في الخارج للمقيمين.
- عائدات التوظيف الإجبارية المقيمة بالعملة الأجنبية.
- عائدات حسابات الودائع بالعملة الأجنبية للمقيمين.

محددات الطلب

- الواردات الغير الشرعية خاصة المواد الاستهلاكية.
 - السياح المقيمين.
 - تنوع الأموال النقدية للمقيمين.
 - تحويلات رؤوس الأموال.
 - المدفوعات الغير منظورة.
- يمكننا القول أن سعر الدينار الجزائري يتحدد بشكل يومي بحصص التثبيت أي أن البنك المركزي يقوم باحتكار العرض من العملة الأجنبية عن طريق مدا خيل البترولية التي تحتكر 98% من عرض العملة الأجنبية.
- أما علاقة سوق الصرف الموازي بالا ورو خصوصا فان العرض من العملة الأجنبية يصدر خصوصا من العمال المهاجرين.

2 الميزان التجاري

1.2 مفاهيم عامة عن الميزان التجاري

سننتظر في هذا المطلب إلى ماهية الميزان التجاري وأقسامه.

1.1.2 ماهية الميزان التجاري

تعددت المفاهيم حول الميزان التجاري حيث أن مجملها تصب في سياق واحد، وعموماً يمكن تعريفه كالتالي:

يقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات و المبيعات من السلع والخدمات. وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المؤلف استخدامه حالياً (يونس، 2007، صفحة 181). ويمثل أيضاً صافي إيرادات الواردات والصادرات للدولة، حيث أن أسعار الصادرات تكون بالعملة المحلية في حين أسعار الواردات تكون بالعملة الأجنبية (النعيمي، 2004، صفحة 25)، حيث أن الصادرات تعرف بأنها سلع وخدمات وأصول رأسمالية تباع إلى دول خارجية متحركة من الدول المنتجة لها، ويمكن أن تكون تدفقات سلعية وخدمية وقد تكون تدفقات لأصول رأسمالية.

أما الواردات فيمكن تعريفها على أنها الجزء من الناتج الوطني للدول الأخرى والذي يتم استعماله في حدود هذه الدول عن طريق تدفق استيراد السلع والخدمات من خارج حدود هذه الدول، حيث يتم بيع هذه السلع إلى المواطنين داخل الدولة، وتصب قيمة هذه السلع في مصلحة الدولة الأجنبية المنتجة لهذه السلعة (خلف، 2018، صفحة 480).

فالميزان التجاري هو الفرق بين قيم الصادرات و قيم الواردات من السلع و الخدمات خلال فترة معينة (عادة 3 أشهر)، والذي يعبر عن مدى القوة الاقتصادية للبلد، ويمثل كشف لجميع السلع المنتجة محلياً، والسلع الواردة من الدول الأجنبية. و هكذا تقيم العلاقة بين الصادرات و الواردات البلد و يعبر عنها بالمعادلة التالية:

رصيد الميزان التجاري = إجمالي صادرات البلد (X) - إجمالي واردات البلد (Y) .

■ أقسام الميزان التجاري

ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين هما:

الميزان التجاري السلعي: ويطلق عليه أيضاً ميزان التجارة المنظورة، ويضم كافة السلع والخدمات التي تتخذ شكلاً مادياً ملموساً الصادرات، الواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية.

الميزان التجاري الخدمي: ويطلق عليه أيضاً ميزان التجارة غير المنظورة، وتضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل، السياحة، التأمين، دخول العمل، عوائد رأس المال).

2.1.2 التوازن في الميزان التجاري

إن كل دول العالم تحاول الوصول إلى توازن في ميزانها التجاري على الرغم من أن حالة التوازن نادراً ما تتحقق، وهذا من خلال محاولتها التقليل من واردتها قدر الإمكان والعمل على زيادة صادراتها من أجل تحقيق الاستقرار داخلي وخارجي .

ويعرف التوازن بأنه الحالة التي يكون فيها جانبي الميزان في حالة تعادل وتساوي تام، أي الصادرات تساوي الواردات. أي أن حالة التوازن تتحقق عندما يكون:

$$\text{الإنتاج المحلي} + \text{الواردات} = \text{الطلب المحلي} + \text{الطلب الخارجي}$$

المنتجات المحلية

معناه:

$$\text{الإنتاج المحلي} + \text{الواردات} = \text{الطلب المحلي} + \text{الصادرات}$$

فالصادرات تمثل الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية، وحالة التوازن هذه تعني عدم اتجاه الأسعار المحلية نحو التغير (ثبات الأسعار) ، والذي يتحقق من خلاله التوازن الداخلي، ونتيجة لهذا التوازن تتجه أسعار الصرف للثبات وعدم التغير ارتفاعا وانخفاضا (يتحقق توازن خارجي)، وبالتالي تحقيق توازن اقتصادي داخلي وخارجي.

3.1.2 الاختلال في الميزان التجاري

يحدث الاختلال في الميزان التجاري في حالة زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن، أي عند زيادة حقوق الدولة المترتبة على متطلباتها في الدول الأخرى وتسمى هذه الحالة بحالة الفائض في الميزان ويسمى عجزا عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن في الميزان ، أي تجاوز المطلوبات المستحقة على الدولة للدول الأخرى (التزامات الدولة على الخارج) (سلمى، 2019، صفحة 336).

حالة الفائض في الميزان التجاري : يعرف الفائض في الميزان التجاري على أنه حالة الاختلال التي تكون فيها الإيرادات اكبر من المدفوعات وفي هذه الحالة تكون الدولة في موقف الدائن للدول الأخرى، ويمكن للدولة أن تستثمر هذا الفائض من العملات الأجنبية من خلال ممارسة نشاط استثماري أو يتم إقراضه إلى دول أجنبية أو أن يوجه للحصول على السلع والخدمات من العالم الخارجي. (عماد محمد علي عبد اللطيف، 2019، صفحة 337). ويعد الفائض التجاري عادة مؤشرا على صحة الاقتصاد وقدرته التنافسية، لكنه يبقى أحيانا غير كاف لإصدار حكم بهذا الشأن، خاصة إذا تعلق الأمر بالاقتصاديات التي تبالغ في اعتمادها على الصناعات الاستخراجية وتصدير المواد الأولية المعدنية والطاقة دون تحويلها.

حالة العجز في الميزان التجاري : يعرف العجز في الميزان التجاري على أنه حالة الاختلال التي تكون فيها التزامات البلد اتجاه العالم الخارجي اكبر من إيراداته منها وتكون الدولة في مركز المدين للدول الأخرى وهنا تكون الدولة في موقف حرج ، لاسيما إذا كانت الواردات من السلع الاستهلاكية اكبر من الصادرات مما يتطلب قيام الدولة بالسحب من احتياطات العملة الأجنبية أو من خلال الاقتراض من صندوق النقد الدولي أو البنوك المركزية الأجنبية، وعلى العكس من ذلك عندما تكون الواردات هي سلع إنتاجية تدخل كمساهم في عملية التنمية الاقتصادية فان ذلك سيجتنب عليه نتائج ايجابية نابعة من قدرتها على تسديد ديونها. (عماد محمد علي عبد اللطيف، 2019، صفحة 337).

■ أسباب الاختلال في الميزان التجاري

تختلف أسباب الاختلال في الميزان التجاري باختلاف الدول والظروف المحيطة بها، ولهذا تنقسم إلى سببين وهما الأسباب الاقتصادية والأسباب غير الاقتصادية:

أسباب اقتصادية :

- **التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:** نظرا لقوة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والميزان التجاري فإنه إذا كان سعر صرف عملة الدولة أكبر من قيمتها الحقيقية، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على هذه السلع وبالتالي حدوث اختلال في الميزان التجاري للدولة، والعكس صحيح في حالة تحديد سعر صرف العملة المحلية بأقل من قيمتها، مما يؤدي إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات وبالتالي يحدث اختلال أيضا في الميزان التجاري للدولة.

- **أسباب هيكلية :** هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية سواء صادرات أو واردات، وهذا ما ينطبق على اقتصاديات الدول النامية، حيث يتميز هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين، وتتأثر صادراتها بالعوامل الخارجية المؤثرة على الطلب الخارجي لمنتجاتها في الأسواق الخارجية.

أسباب دورية : وتشمل على التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري، أي حسب الدورات الاقتصادية التي تمر بها الدولة (الحسيني، التمويل الدولي، 2004، صفحة 126)، ومن بينها نذكر:

- **الأزمات الاقتصادية المتكررة:** التي تمس الدول الرأسمالية المتقدمة وانعكاساتها على الدول النامية وتأثير ذلك على حركة الصادرات، كون أسواق الدول النامية تعتبر أسواق خارجية هامة لها.

- **تغيرات أنواق المستهلكين محليا وخارجيا :** وهذا من شأنه التأثير على ظروف العرض والطلب بالإضافة إلى تأثيره على هيكل التجارة الخارجية.

- **العوائق التجارية :** التي من شأنها تعديل حرية التجارة الخارجية من خلال التعريف الجمركية ونظام الحصص رغم محاولة بعض الدول التخفيف من حدتها بإنشاء تكتلات اقتصادية فيما بينها لإلغاء كل هذه القيود، وهذا سوف يؤثر على القدرة التنافسية للدولة والتأثير على حركة الصادرات والواردات (عوض، 2001، صفحة 101).

أسباب غير اقتصادية :

عوامل طبيعية : اختلالات الجوية وما قد ينجز عنه من كوارث طبيعية كالفيضانات، التصحر، أو نفاذ الثروات الطبيعية، مما قد يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية ، وزيادة وارداتها من السلع الضرورية.

التقدم التكنولوجي : وما يرافقه من اختراعات عالمية، حيث أن الاختراعات متمركزة في الدول المتقدمة ما يؤدي إلى تخفي تكاليف ونفقات الإنتاج، وبالتالي انخفاض الأسعار مع بقاء أسعار منتجات الدول النامية مرتفعة، كما أن التقدم التكنولوجي يغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية، وبالتالي انخفاض صادرات هذه الأخيرة، التي تمثل المصدر الأساسي في تجارته الخارجية، مما يؤدي إلى عجز في ميزانها التجاري، وبالتالي فإن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية للدول النامية (حشيش، 2004، صفحة 123).

الظروف السياسية : كقيام الحروب أو المقاطعات الاقتصادية وما لها من أثر على معدلات الصادرات خاصة إذا كانت إحدى هذه الدول تمثل سوق خارجي فعال للدولة.

النمو الديموغرافي : حيث أن زيادة النمو الديموغرافي ينتج عنه زيادة الطلب على الواردات خاصة السلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى تطبيق سياسة رفع الأجور والتي بدورها تؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج وبالتالي تدهور القدرة التنافسية الخارجية للدولة نتيجة ارتفاع أسعار صادراتها.

الإضرابات العمالية : التي يكون لها أثر خاصة في الدول المتقدمة الصناعية، لأنها تؤدي إلى شلل العملية الإنتاجية وزيادة التكاليف ويؤدي بدوره إلى زيادة الواردات، وانخفاض الطلب على العملة المحلية ويتجلى تأثيرها أكثر إذا مست هذه الإضرابات الصناعات الموجهة بالدرجة الأولى للتصدير (عوض، العلاقات الاقتصادية الدولية، 2004، صفحة 102).

■ أنواع الاختلال في الميزان التجاري

ينقسم الاختلال في الميزان التجاري إلى ثلاث أنواع هي:

الاختلال الطارئ : يمكن للاختلال في الميزان التجاري أن يكون وقتياً، وذلك عندما تفر أوضاع وظروف معينة، فقد يحدث العجز في الميزان التجاري عندما تقل صادرات الدولة بسبب ظروف مناخية غير ملائمة تؤدي إلى انخفاض صادرات الدولة، فمثلاً إذا كانت الدولة تعتمد على الإنتاج الزراعي بشكل أساسي في تكوين صادراتها مع عدم قدرتها على تخفيض الواردات في هذه الحالة الواردات تفوق الصادرات ويحصل العجز في الميزان التجاري، والعكس في حالة الفائض، كما يمكن أن يحدث الاختلال أيضاً نتيجة قيام حرب يمكن أن تؤدي إلى تخفيض الصادرات مما ينتج عنه حصول عجز في الميزان التجاري، أو أي حالات استثنائية أو طارئة (خلف ف، 2004، صفحة 122).

الاختلال الدوري : وهو الاختلال الذي يتحقق أساساً في الدول الرأسمالية المتقدمة، والمرتب بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية، حيث تتعرض لها هذه الدول دورياً وبشكل مستمر نتيجة للازدهار والرواج الاقتصادي المميز لدوراتها الاقتصادية، حيث يزداد إنتاج هذه الدول مما يدعم قدرتها التصديرية ما ينتج عنه زيادة الصادرات على الواردات وبالتالي ميزان تجاري ملائم، وعلى العكس في حالة الكساد والانكماش في نشاطها الاقتصادي حيث تضعف القدرة التصديرية للدولة نتيجة انخفاض إنتاجها ما يؤدي بدوره إلى حدوث عجز في الميزان التجاري للدولة، أي أن هذا الاختلال مرتبط بحالة الدورة الاقتصادية ويزول بزوالها، لذا فهو اختلال مرتبط بفترة هذه الدورة.

الاختلال الدائم : وهذا النوع من الاختلال يستمر وجوده لفترات طويلة، وينطبق على الاختلال الموجود بالدول النامية ويطلق عليه بالاختلال البنوي أو الهيكلية وهو الاختلال المرتبط أساساً بالهيكل الاقتصادي للدولة، ويتميز هذا النوع من الاختلال بضعف التنوع في النشاطات الاقتصادية، وضعف الجهاز الإنتاجي للدولة ودرجة مرونته، ويتميز باعتماد الدولة على الواردات السلعية من الخارج بشكل يفوق الصادرات بكثير وبالتالي حصول عجز في الميزان التجاري وبشكل مستمر (خلف ف، 2004، الصفحات 129-130).

4.1.2 العوامل المؤثرة على الميزان التجاري

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على الميزان التجاري للدولة ، و تنقسم هذه العوامل إلى قسمين كما يلي:

■ العوامل الاقتصادية

- **التضخم** : يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيا من الأسعار العالمية، فتتخفض الصادرات وتزداد الواردات، نظرا لكون أن الأسعار الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية، وانخفاض الطلب على الصادات المحلية (الحجار، 2003، صفحة 64).

- **تغيرات أسعار الفائدة** : التغير في أسعار الفائدة له أثر على حركة رؤوس الأموال حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل تؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى البلد بهدف استثمارها وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي ما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الصادرات، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال و يؤدي بدوره إلى تراجع العملية الإنتاجية مما يؤثر على تراجع الصادرات وبالتالي التأثير على الميزان التجاري للدولة ، ويعود السبب في ذلك أن المراكز العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين ، حيث ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي يرتفع فيها سعر الفائدة عن المستوى المطلوب للاستفادة من الفرق بين السعرين (الحجار، 2003، صفحة 64).

- **معدل نمو الناتج المحلي** : يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة، أي أن ال PIB هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل أي من خلال المساهمة في العملية الإنتاجية، سواء كانت وطنية أم أجنبية (السعيد، 2007، صفحة 69).

- **تغير سعر الصرف** : يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين ، وعلى العكس من ذلك فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، حيث تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

■ العوامل غير الاقتصادية

عوامل طبيعية : الاختلالات الجوية وما قد ينجر عنها من كوارث طبيعية كالفيضانات، والتصحر، أو نفاذ الثروات الطبيعية، مما قد يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية ، وزيادة وارداتها من السلع الضرورية.

التقدم التكنولوجي : وما يرافقه من اختراعات عالمية، حيث أن الاختراعات متمركزة في الدول المتقدمة ما يؤدي إلى تخفيض التكاليف ونفقات الإنتاج، وبالتالي انخفاض الأسعار مع بقاء أسعار منتجات الدول النامية مرتفعة، كما أن التقدم التكنولوجي يغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية، وبالتالي انخفاض صادرات هذه الأخيرة، التي تمثل المصدر الأساسي

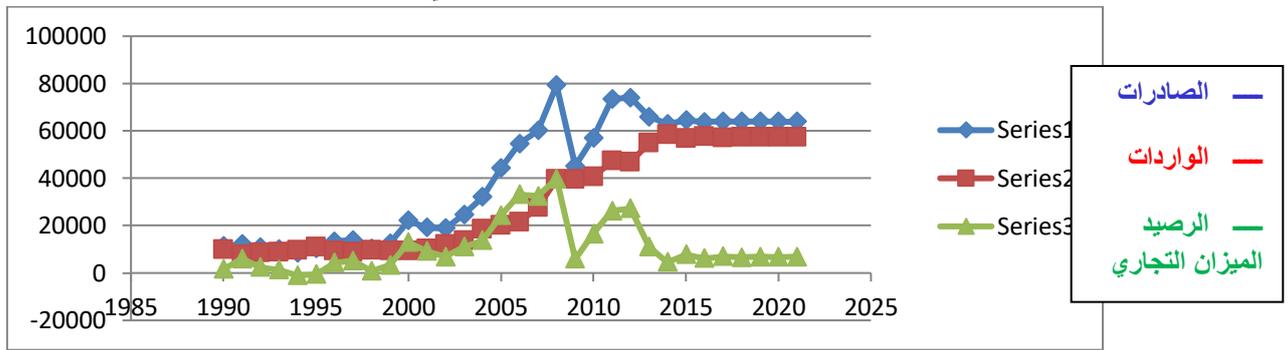
في تجارتها الخارجية، مما يؤدي إلى عجز في ميزانها التجاري، وبالتالي فإن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية للدول النامية.

2.2 الميزان التجاري في الجزائر

1.2.2 تطور رصيد الميزان التجاري و الصادرات و الواردات و معدل تغطية الواردات

سنتطرق في هذا المطلب تطور كل من الصادرات و الواردات و رصيد الميزان التجاري وذلك خلال عدة سنوات وهذا حسب ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل الرقم 04-01 : تطور الصادرات والواردات وصيد الميزان التجاري ومعدل التغطية للواردات (1986-2021) :
الوحدة : مليون دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المركز الوطني للإحصاء.

■ تطور الصادرات والواردات و رصيد الميزان التجاري ومعدل التغطية خلال الفترة (1986-2021)

بداية من سنة 1990 و الصادرات الجزائرية أكبر من الواردات حيث بلغت الصادرات 11304 مليون دولار أما الواردات فقد بلغت 9684 مليون دولار أي أن هناك فائض في رصيد الميزان التجاري قدره 1620 مليون دولار وبقي هذا النمو و التطور مستمرا حتى سنة 1993، فقد بلغت قيمة الصادرات 10091 مليون دولار أما الواردات فقد بلغت 8789 مليون دولار أما رصيد الميزان التجاري فقد بلغ 1302 مليون دولار وفي سنة 1994 حقق الميزان التجاري عجزا قدر 1025- مليون دولار حيث انخفضت الصادرات إلى 8340 مليون دولار أمريكي بسبب انخفاض أسعار النفط ، أما الواردات ارتفعت إلى 9365 مليون دولار أما في سنة 1995 فقد حقق الميزان التجاري عجزا طفيفا في المدى القصير لكنه تحسن في المدى الطويل وهذا راجع إلى تطبيق سياسة الإصلاح الهيكلي مع صندوق النقد الدولي حيث قامت السلطات بتخفيض قيمة الدينار سنة 1994 ومن المعلوم حسب النظرية الاقتصادية أن التخفيض يؤدي إلى عجز في المدى القصير ثم يعود إلى التحسن في المدى الطويل وأيضا من سنة 1996 إلى غاية 2000 و الميزان التجاري في حالة فائض بسبب التطور المستمر للصادرات الجزائرية و التقليل من الواردات الجزائرية، ففي سنة 2000 عرفت الصادرات الجزائرية ارتفاعا قدره 12858 مليون دولار بعدما كان 3358 مليون دولار سنة 1999. وهذا راجع أيضا لارتفاع أسعار النفط.

▪ تطور الصادرات و الواردات و رصيد الميزان التجاري ومعدل التغطية خلال الفترة (2001-2021)

وعند سنة 2001 شهدت الصادرات الجزائرية تذبذبا مقارنة مع سنة 2000. ومع ذلك فإن رصيد الميزان التجاري لازال محققا فائضا و بمعدل تغطية محققا. وظلت الصادرات الجزائرية محققة أكبر عائد من الواردات الجزائرية و بنسب متفاوتة و خاصة في سنة 2008 حيث بلغت الصادرات الجزائرية رقما قياسيا هو 79298 مليون دولار، وذلك بسبب الارتفاع القياسي لأسعار النفط و التي وصلت إلى أكثر من 100 دولار للبرميل الواحد. لكن في سنة 2009، 2010 عرفت الصادرات الجزائرية انخفاضا قدره 45194، 57053 مليون دولار على التوالي مقارنة بسنة 2008.

أما بالنسبة للواردات الجزائرية في هذه الفترة ارتفعت ب 39479، 39294، 40473 مليون دولار خلال 2008، 2009، 2010 على التوالي مقارنة بالسنوات السابقة ومع ذلك فإن رصيد الميزان التجاري لازال محافظا على الفائض وأما معدل التغطية محقق.

أما في سنة 2009 فنلاحظ أن الميزان التجاري حقق انخفاضا أو تراجع حيث بلغ 5900 مليون دولار مقارنة بسنة 2008 حيث بلغ 39819 مليون دولار، وهذا التراجع راجع إلى انخفاض أسعار النفط نتيجة لأزمة الرهن العقاري التي ضربت العالم.

أما عند سنة 2010 عاد الميزان التجاري إلى الارتفاع حيث وصل إلى 16580 مليون دولار مقارنة بسنة 2009 وبمعدل تغطية محقق و مقبول.

و خلال سنة 2011 حقق فائضا بأكثر من 26.93 مليار دولار مقابل 16.58 مليار دولار في 2010 أي بارتفاع قدر بنسبة 62.46 % حيث بلغت الصادرات 73487 مليون دولار مقابل 57053 مليون دولار أمريكي في 2010 أي بارتفاع 28.63 % وبلغت الواردات 47247 مليون دولار مقابل 40472 مليون دولار في 2010 أي زيادة قدرها 14.78 % ويرجع تحسن التجارة الخارجية في 2011 إلى ارتفاع صادرات المحروقات بزيادة تقدر 28.03 % و ذلك راجع إلى أسعار البترول الخام المستقرة وزيادة الصادرات خارج المحروقات ب 41% حيث انعكس التوجه الايجابي للصادرات على نسبة تغطية الواردات بالصادرات التي انتقلت من 140% في 2010 إلى 155% في 2011 أما في سنة 2012 فقد حقق الميزان التجاري فائضا قدره 27.18 مليار دولار ويمكن إرجاع هذا الارتفاع إلى الاستقرار النسبي لتدفق الواردات و الصادرات، فهذه الأخيرة بلغت 73.98 مليار دولار أما الواردات فقد وصلت إلى 46.80 مليار دولار أي بانخفاض طفيف قدر حوالي 0.94 % ، وانتقل معدل التغطية إلى 158 % ، و في سنة 2013 حقق الميزان التجاري فائضا قدره 11.06 مليار دولار أي أنه تراجع بنسبة كبيرة جدا وهذا راجع إلى انخفاض قيمة الصادرات التي بلغت 65.917 مليار دولار وارتفاع الواردات التي وصلت قيمتها إلى 54.852 مليار دولار وكذلك بالنسبة لمعدل التغطية فقد تراجع أيضا بنسبة كبيرة جدا لذات السبب، حققت الجزائر في سنة 2014، فائضا تجاريا قدره 4,63 مليار دولار وقد بلغت قيمة الصادرات 62.95 مليار دولار، مما يدل على انخفاض طفيف بنسبة 4,47 % ، أما الواردات، فقد بلغت قيمتها 58.33 دولار، أي بزيادة قدرها 6 % مقارنة بعام 2013، ويوضح هذا المؤشر أن هناك زيادة متزامنة في الواردات وانخفاض في الصادرات المسجلة في الفترة المذكورة أعلاه. وعلاوة على ذلك، من حيث تغطية الواردات بالصادرات، فإن النتائج تدل على أنها تحررت إلى 108% سنة 2014 مقارنة بسنة 2013.

وكما هو موضح في شكل نرى في السنوات الأخيرة من 2015 إلى 2021 كل من الصادرات والواردات وكذلك الرصيد التجاري في استقرار ملحوظ ولا يوجد تذبذب في القيم.

2.2.2 تطور الهيكل السلعي في الميزان التجاري الجزائري

تطور الهيكل السلعي للواردات الجزائرية

يتميز الهيكل السلع للواردات الجزائرية بأن واردات المنتجات الغذائية في تزايد مستمر، مما يظهر أن الثورة الزراعية بصفة خاصة و الإصلاح الزراعي بصفة عامة، ويتضح كذلك ارتفاع فاتورة استيراد سلع التموين الصناعي و التجهيز وهذا بداية من السبعينات، ويعود هذا الارتفاع إلى التوجه المتبني خلال هذه الفترة، حيث ركزت الدولة جهودها على إحداث قفزة نوعية في قطاع الصناعات الثقيلة و قطاع المحروقات.

وخلال فترة التسعينات نجد سيطرت التجهيزات الصناعية و المواد الغذائية و السلع الاستهلاكية على الواردات الجزائرية تستحوذ هذه البنود على حوالي 94% من الواردات الجزائرية، وهذا كفيلا بتبعية الاقتصاد الجزائري إلى الخارج وضعف هيكله الإنتاجي خاصة ما يتعلق باستيراد المواد الغذائية من الخارج وكانت ربع الواردات السلعية للجزائر هي الواردات الغذائية وسجلت أكبر نسبة خلال سنة 1994، 1996، 1997، 1998، وتستمر هذه الزيادة إلى أن انخفضت نسبتها سنة 2005، 2006. أما بالنسبة للسلع الاستهلاكية من غير المواد الغذائية و التي يمكن أن تكون مواد صيدلانية و مواد تنظيف وهي أيضا في تزايد مستمر فهي متوسط نسبتها خلال التسعينات كانت 13,2% و خلال الألفيات كانت 15,2% هي قيم كبيرة جدا.

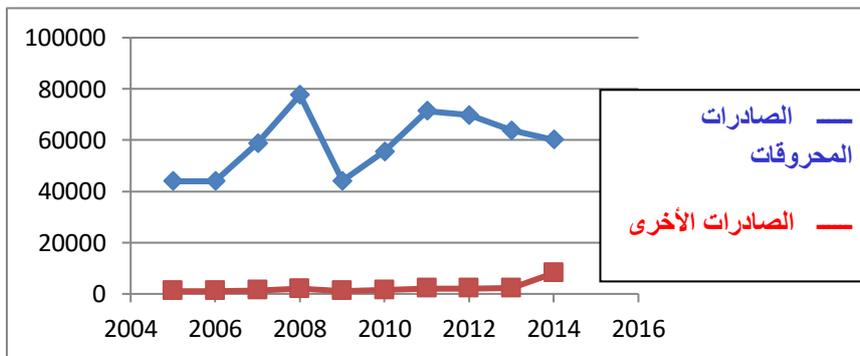
أما التجهيزات الصناعية فهي تمثل الثانية في هيكل الواردات حسب النسبة و القيمة إذا كان متوسط نسبتها 28,5% خلال فترة التسعينات وهي بارتفاع مستمر حتى وصلت نسبتها 40,2% خلال فترة الألفية، و باقي السلع و المنتجات الطاقوية و المواد الأولية فهي تمثل نسبة صغيرة جدا من هيكل الواردات السلعية الجزائرية فهي ما يقارب 1% إلى غاية 3% .

يمكن ملاحظة أن الجزائر عندما بدأت الاستيراد وهي تنمو بشكل مستمر خاصة عندما تتعلق بالموارد الغذائية و السلع الاستهلاكية التي تسيطر بشكل كبير وهي التي تأخذ حصة أكبر في الهيكل السلع للواردات الجزائرية.

تطور الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية

الشكل الرقم 01-05 : تطور الهيكل السلعي للصادرات (2005 - 2015) :

الوحدة: مليون دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إحصائيات المركز الوطني للإحصاء

من خلال الشكل الذي يوضح تطورات الصادرات في الجزائر نلاحظ هيمنة صادرات قطاع المحروقات خلال سنوات الدراسة حيث يتميز الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية بالسيطرة المطلقة على قطاع المحروقات إذ تستحوذ أكبر من 96% من مجموع الصادرات. وباعتبار ما يمكن ملاحظته أن في فترة السبعينيات فهي تمثل نسبة 69,4% سنة 1970 وارتفعت إلى 98% في سنة 1985، وهذه حالة جعلت المحروقات تمثل المورد المالي الأول و الوحيد في الجزائر من العملة الصعبة، هذا ما يفسر العجز الوحيد المسجل في الميزان التجاري في الثمانينات (1986) أين حدث انخفاض أسعار البترول مع تدهور قيمة الدولار الأمريكي، وقد بلغت نسبة المحروقات في سنة 1990 بنسبة 96% وفي السنة الموالية شهد ارتفاع كبير جدا بسبب اندلاع حرب الخليج و ارتفاع أسعار البترول و ارتفعت النسبة إلى 219 % ، وفي سنة 1998 حدث تراجع في قيمة الصادرات من المحروقات إذ بلغت 5666161 م دج بعدما كانت 7626304 م دج سنة 1997 و السبب في التراجع هو تدهور أسعار النفط بسبب الأزمة الاقتصادية التي حلت بدول نسبيا سنة 1998، وفي سنة 2001 بلغت الصادرات الجزائرية من المحروقات 1428968 م دج ارتفعت بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية. فقيمة الصادرات من المحروقات عرفت تزايد ونمو مستمرين بسبب تحسن أسعار النفط و تزايد قدرات استخراجها بالنسبة للجزائر، حيث بلغت 2276827 م دج، 3895739,1 م دج في السنوات 2004، 2006 على التوالي .

أما باقي السلع والمنتجات فهي بنسب ضئيلة جدا، ومن بينها المواد الغذائية فقد بلغت قيمتها 2265 م دج، 1159 م دج في سنوات 1993، 1994 على التوالي، ورغم ضعف النسبة إلى قيمة الصادرات من المواد الغذائية بقيت تسجل زيادات محتشمة إذ قدرت بقيمة 2044803 م دج، 4749 م دج ، 53271 م دج عند السنوات 2002، 2004، 2006 على التوالي .

ومن بين المواد الغذائية التي تصدرها الجزائر نجد سنة 2006 صدرت الجزائر ما يقارب قيمته 1433 مليون دج تمور طازجة نوعية دقلة نور أي حول 27% من الصادرات الغذائية.

أما خلال السنوات 2008، 2009 حافظ الهيكل السلع للصادرات الجزائرية على تركيبته، والذي يتميز بالسيطرة المطلقة للمحروقات عليه بنسبة 98,2% بعد تناول الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية على أنها تتشكل بأكثر من 97% محروقات، أي هي معرضة لأخطار تذبذبات وهزات الأسواق العالمية بفعل الأزمات التي تحدث بين فترة ما وفترة أخرى وما عليها من انعكاسات سلبية على سعر النفط وخلال السنوات 2010 إلى غاية 2013 فالملاحظ أن الصادرات خارج المحروقات في ارتفاع مستمر على عكس الصادرات من المحروقات التي تشهد في وضعية من عدم الاستقرار وتذبذبا مستمرا خلال هذه الفترة، أما في سنة 2014 فالملاحظ أن الصادرات من المحروقات تراجعت بشكل معتبر على عكس الصادرات خارج المحروقات فقد ارتفعت بأكثر من ثلاث أضعاف مقارنة بسنة 2013

3 الدراسات السابقة

1.3 الدراسات الوطنية

نظرا لثراء و الأهمية البالغة التي يتسم بها موضوع المذكرة ،قد دفع الكثير من الباحثين وحثهم على إثراء الرصيد العلمي الوطني لموضوع سعر الصرف نذكر منها ما يلي:

- دراسة **دوحي سلمى** " أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها حالة الجزائر " وهي عبارة عن أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية(2014-2016). هدفت هذه الأطروحة إلى محاولة دراسة أثر سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجاري، حيث طرحت الطالبة الإشكال التالي: ما هو أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وما هي سبل علاجها في الجزائر؟

كما توصلت الطالبة إلى مجموعة من النتائج ومن بينها: وجود علاقة طردية بين سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري، أي أنه كلما انخفضت قيمة العملة الوطنية أدى إلى تحسين وضعية رصيد الميزان التجاري.

- دراسة **عبد الجليل هجيرة** بعنوان " أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري-دراسة حالة الجزائر- " عبارة عن مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2012- حيث قامت الباحثة بدراسة أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري 2011 وقد طرحت الإشكال التالي: ما هو أثر تغيرات سعر الصرف الدينار الجزائري بالنسبة للوحدة النقدية الأوروبية (الأورو) وبالنسبة للدولار الأمريكي على الميزان التجاري في الجزائر؟ حيث تم الأخذ بعين الاعتبار خاصية الاقتصاد الجزائري والتي تكمن في أن الصادرات تعتمد على قطاع المحروقات بالدولار الأمريكي أما الواردات فمجملةا بعملة الأورو.

ومن ابرز النتائج المتحصل عليها نجد أن أي انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية خاصة الأورو يشكل أصعب تحدي تواجهها الجزائر خاصة وأنها مرتبطة تجاريا بالدول الأوروبية. وانه لا توجد علاقة سببية بين سعري صرف الأورو والدولار ورصيد الميزان التجاري الجزائري .

- دراسة **سهام مانع و محمد حداد: 2018**، اثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري الجزائري(2000-2015)،بحيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الميزان التجاري وسعر الصرف وان تغيرات الميزان التجاري تفسرها تغيرات سعر الصرف.

- **ط.د. وفاء بومدين ، أ.د. محمد خميسي بن رجم**،أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري دراسة قياسية (1990-2017)،المجلد 06 العدد03،ديسمبر2019 تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري خلال الفترة من 1990 إلى 2017 ، مع إظهار مختلف المراحل التي مر بها سعر الصرف في الجزائر و ، تم قياس أثر التقلبات باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع و خلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والميزان التجاري الجزائري في الأجلين القصير و الطويل.

2.3 الدراسات الأجنبية

- الدراسة HAMDY BEN SALAH , L'impact de la volatilité des taux de change sur le commerce international

الصرف وآثارها على التجارة الدولية، من خلال دراسة حالة تجريبية لخمسة (05) قطاعات تصديرية كندية وعلاقتها بسعر الصرف الحقيقي الفعال بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية للفترة (الثلاثي الثالث - 1980 الثلاثي الأول) (2004 ، وقد عالج الباحث الإشكالية في ثلاثة فصول حيث تناول في الفصل الأول التحليل النظري لظاهرة الترابط والعلاقة بين تقلبات أسواق الصرف والتجارة الدولية، وخصص الفصل الثاني لاستعراض مختلف مناهج ومداخل نمذجة انتقال التقلبات والصدمات التي تحدث في أسواق الصرف إلى التجارة الدولية، أما الفصل لثالث فتطرق فيه إلى التحليل والدراسة التطبيقية لدراسة العلاقة بين الصادرات القطاعية الكندية نحو الولايات المتحدة الأمريكية وسعر الصرف الحقيقي الفعال بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية باستعمال نموذج VAR، توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها: -أن تقلبات سعر الصرف إحصائيا ليس لها تأثير هام على الحجم الحقيقي للصادرات الكندية نحو الولايات الأمريكية.

- دراسة (Tumturk ,2018): ناقشت الدراسة البحث في الآثار طويلة الأجل لتقلبات أسعار

الصرف على الصادرات لعدد 6 دول نامية وهي : تركيا ، أند ونسيا، البرازيل، المكسيك، بولندا، شيلي . وتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي المشروط بعدم التجانس (ARCH ، GARCH) (لاختبار عشوائية أخطاء السلسلة الزمنية)، وأشارت نتائج النماذج إلى: لا توجد علاقة تكامل مشترك بين البرازيل واندونيسيا وشيلي بينما توجد علاقة تكامل مشترك بين تركيا والمكسيك وبولندا.

2- الدخل العالمي هو المحدد الرئيسي الذي يقود أحجام الصادرات في تركيا والمكسيك وبولندا.

3- يوجد اثر سالب ومعنوي بين سعر الصرف الصادرات في بولندا، وإيجابي في تركيا.

- دراسة (Thuy,2019): تناولت الدراسة البحث في أثر تقلبات سعر الصرف على صادرات

فيتنام، باستخدام بيانات ربع سنوية من الربع الأول لعام 2000 وحتى الربع الرابع من عام 2014 . واستعانت الدراسة بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) ، كما تناولت الدراسة أيضا تأثير الاستهلاك والدخل الأجنبي على صادرات فيتنام. وأوضحت النتائج: أن تقلبات سعر الصرف تؤثر سلبا على حجم الصادرات في الأجل الطويل، ويؤثر تخفيض قيمة العملة المحلية على الصادرات سلبا في الأجل القصير.

- دراسة (Emmanuel. K.,2019): بحثت الدراسة تأثير تقلب سعر الصرف الحقيقي علي

نمو الصادرات والواردات في غانا استخدم بيانات شهرية للفترة من 2000/1 – 2016/12 واستخدمت نموذج تصحيح الخطأ المتجه. وقد أثبتت الدراسة أنه على المدى الطويل كان انخفاض سعر الصرف الحقيقي وزيادة التقلب وزيادة نمو الإنتاج من العوامل

الهامة التي زادت من نمو الصادرات، أيضا كان انخفاض تقلب سعر الصرف الحقيقي نمو الإنتاج الصناعي من العوامل الهامة التي يمكن أن تقلل من نمو الاستيراد، وبالرغم من ذلك كان انخفاض سعر الصرف الحقيقي وانخفاض تقلب سعر الصرف الحقيقي في المدى القصير من العوامل الهامة التي يمكن أن تزيد من نمو الصادرات، و أيضا انخفاض سعر الصرف الحقيقي وانخفاض تقلب سعر الصرف الحقيقي من العوامل الهامة التي يمكن أن تقلل نمو الاستيراد.

- دراسة (Ayobami,2019) : تناولت الدراسة تأثير تقلب سعر الصرف على أداء قطاع الصناعات التحويلية في نيجريا مستخدما بيانات سنوية للفترة من 1981 – 2016 واعتمدت الدراسة على مؤشرات التنمية للبنك الدولي، والنشرة الإحصائية للبنك المركزي في نيجريا للحصول علي البيانات، واستخدمت نموذج ARDL ، واختبار جذر الوحدة .وأوضحت النتائج : بأن تأثير تقلبات سعر الصرف على أداء قطاع الصناعات التحويلية إيجابي ومعنوي في كلا الأجلين القصير والطويل، إضافة إلي ذلك أوضحت الدراسة تأثير سعر الصرف على إنتاج قطاع الصناعات التحويلية إيجابي وغير معنوي في الأجل الطويل بينما سلبي ومعنوي في الأجل القصير، وتأثير الاستيراد على القطاع سلبي ومعنويا في كلا الأجلين.

- دراسة (Chaudhry,2019) :هدفت الدراسة البحث في تأثير تقلبات أسعار الصرف على إجمالي الصادرات والواردات الكندية والصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية والواردات منها .وتم استخدام النموذج المعمم للانحدار الذاتي المشروط بعدم ثبات التباين (GARCH) . واستخدام بيانات شهرية من شهر 1997/4 حتى شهر 2017/8. وتشير النتائج : أنه في الأجل الطويل كانت هناك علاقة عكسية بين تقلبات سعر الصرف وبين إجمالي الصادرات الكندية عامة، والصادرات إلى أمريكا خاصة، ولكن العلاقة بين تقلبات سعر الصرف و واردات كندا من أمريكا كانت علاقة عكسية ضعيفة .ومن أهم التوصيات : أنه يجب على صانعي السياسات السعي قدما لإقامة علاقة توازن قصيرة وطويلة الأجل بين تقلبات سعر الصرف والصادرات والواردات.

3.3 القيمة المضافة

لقد ركزنا في مذكرتنا بعنوان اثر تغيرات سعر صرف على الميزان التجاري على الجانب الإحصائي و القياسي لسعر الصرف و الميزان التجاري بصفة خاصة ، باستخدام برنامج eviews9.0حيث قمنا بإدراج متغيرات الأساسية للاقتصاد الجزائري منها سعر النفط الذي يعتبر العمود الفقري للاقتصاد الجزائري و الواردات وسعر الصرف وهذا لأجل البحث في قوة العلاقة بين هذه درجة الثابت لهذه المتغيرات خلال فترة الدراسة من 1986-2021 ودراسة نسبة القوة التفسيرية لمعاملات هذه المتغيرات وكذا التأكيد على نسبة التحليل التباين لسعر الصرف على الميزان التجاري و بالخصوص تأثير تقلبات سعر الصرف من خلال تحليل الصدمات الدفعية.

خاتمة الفصل الأول

من خلال دراستنا للإطار النظري لسعر الصرف و الميزان التجاري، توصلنا إلى أن سعر الصرف يعتبر أداة ربط اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم وذلك من خلال معرفة التكاليف والأسعار الدولية، وبذلك يقوم بتسهيل المعاملات الدولية وتسويتها. كما عملت الجزائر على استحداث سياسات الصرف نظرا لأهميته البالغة.

كما أنه توجد علاقة وثيقة بين الميزان التجاري و سعر صرف العملة لبلد فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها و بالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث عجز في الميزان التجاري يؤدي بالضرورة إلى انخفاض سعر الصرف.

وما يمكننا استخلاصه هو أن سعر الصرف سياسة اقتصادية جد فعالة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية، وتحسينها، كما انه يشمل جميع دول العالم.

**الفصل الثاني: الدراسة
القياسية لسعر الصرف
والميزان التجاري في الجزائر**

مقدمة الفصل الثاني

بعد التحليل النظري لسعر الصرف والتعرف على واقعه في الجزائر، نحاول في هذا الفصل القيام بتصميم نموذج قياسي اقتصادي بغية معرفة اثر وجود سوق الصرف على الميزان التجاري الجزائري وهذا بإدراج متغير سعر الصرف ضمن نموذج الميزان التجاري.

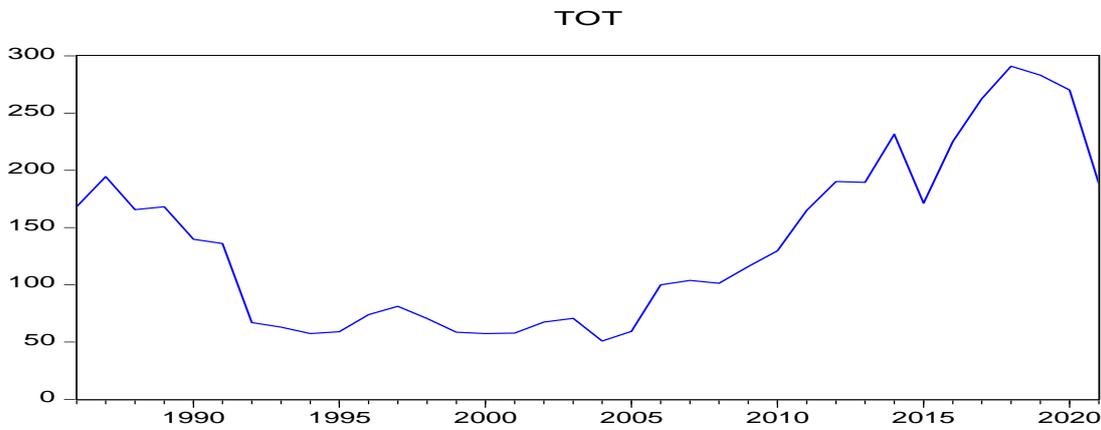
لبلوغ هذا الهدف استوجب الإلمام بالدراسات القياسية التي اهتمت بدراسة نتائج الرقابة على سعر الصرف على الأداء الاقتصادي الكلي والتي بإمكانها التأثير على التوازن الداخلي والخارجي والوقوف على أدوات التحليل الرياضي والإحصائي التي تحول هذه العلاقة من أسلوب نظري إلى أسلوب رياضي

1 التحليل الإحصائي لمتغيرات النموذج

1.1 معدلات التبادل التجاري

يتم حساب مؤشر صافي معدل التبادل التجاري بالنسبة المؤوية لمؤشرات قيمة وحدة الصادرات إلى مؤشرات قيمة وحدة الواردات مقارنة بأسعار سنة الأساس سنة 2000 تعتمد مؤشرات قيمة الوحدة على البيانات المبلغ عنها من قبل البلدان التي تظهر اتساقاً في ظل معايير ضبط الجودة ، والتي تم استكمالها من خلال تقديرات مستخدمة في ذلك القيم التجارية للسنة السابقة والتي تقدر بمستوى التصنيف الموحد للتجارة الدولية المكون من ثلاثة أرقام كأوزان مرجحة، لتحسين تغطية البيانات، ولاسيما فيما يتعلق بأحدث الفترات، تم إنشاء مجموعة من مؤشرات متوسطات الأسعار في تصنيف المنتجات المكون من ثلاثة أرقام في دليل التصنيف الموحد للتجارة الدولية، التنقيح الثالث، باستخدام إحصاءات السلع الأولية ، والمصادر الدولية والوطنية ، كما يحسب مؤشرات قيمة الوحدات على المستوى القطري باستخدام قيم التجارة للسنة الجارية كأوزان مرجحة.

الشكل رقم 02-01: تطورات معدلات التبادل التجاري



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج eviews9

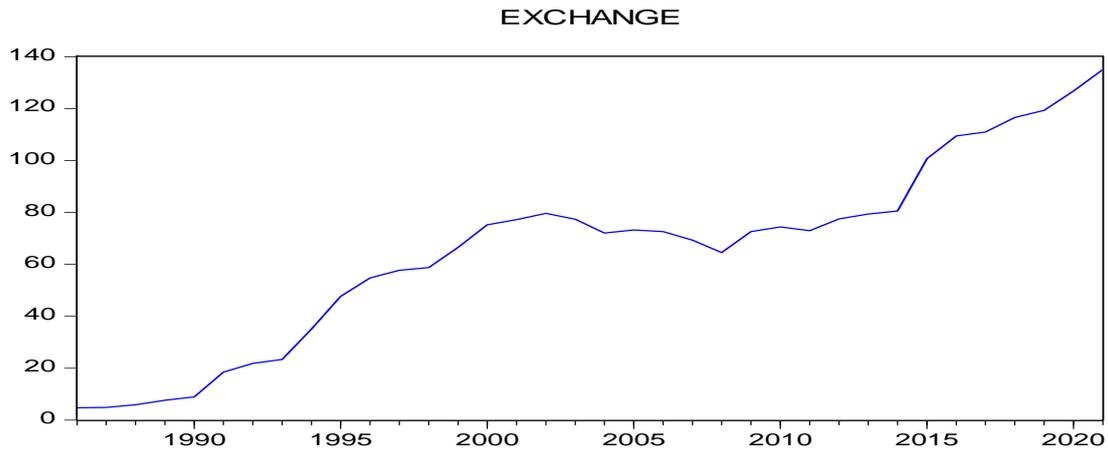
من خلال الشكل الذي يوضح تطورات معدلات التبادل التجاري نلاحظ تذبذب ثم انخفاض من سنة 1980 إلى سنة 1990 تم يبدأ تذبذب، أي ارتفاع يصاحبه انخفاض من سنوات 1992 إلى 2005 ثم تبدأ بعدها مرحلة الانتعاش أي تبدأ معدلات التبادل التجاري في الصعود حتى سنة 2015 حيث تميزت في هذه الفترة بارتفاع أسعار النفط ثم بعدها جاءت مرحلة الانهيار معدلات التبادل التجاري حيث

استمرت بالانخفاض حتى سنة 2016 ثم ارتفعت بعدها الأسعار النفط فارتفعت بدورها معدلات التبادل التجاري إلى أن وصلت إلى ذروتها سنة 2019 وبعدها عاودت الانهيار.

2.1 سعر الصرف الاسمي

يعد سعر الصرف الاسمي مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تغييرها بقيمة بعملة بلد آخر، حيث يتم صرف العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض. ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا لمتطلبات السوق الصرف (العرض و الطلب) في لحظة زمنية ما أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية. وهذا يدل على وجود أكثر من سعر لصرف الاسمي في البلد وفي نفس الوقت. (القادر، 2010-2011، صفحة 4).

شكل رقم 02-02: تطورات سعر الصرف الاسمي



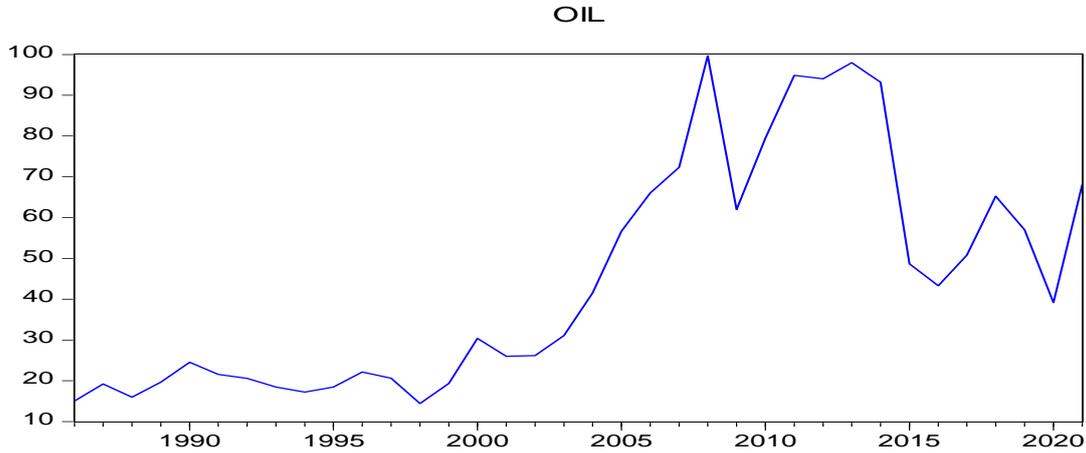
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج eviews9

من خلال الشكل الذي يوضح تطورات سعر الصرف الاسمي نلاحظ انه هنالك تصاعد بطيء نوعا ما سنوات 1985 الى سنة 1990 وبعد سنة أي سنة 1991 عرف قفزة نوعية حيث أصبح 1 دولار أمريكي يساوي قرابة 20 دينار جزائري، بعدها يمكن القول انه بقي مستقرا من سنة 1991 حتى سنة 1994 بعدها شهدنا تصاعد مستمر يصاحبه بعض الانخفاض الطفيف حتى بداية الألفية حتى أصبح 1 دولار يساوي 80 دينار بعدها شهدنا انخفاض ملحوظ حتى سنوات 2009 بعدها بدأ الارتفاع التدريجي إلى أن وصلنا سنة 2020 إلى أكثر من 135 دينار لكل دولار أمريكي.

3.1 سعر النفط

أسعار النفط مثل أسعار جميع السلع، تخضع لتقلبات كبيرة مع مرور الوقت، وخاصة تلك المرتبطة بدورة الأعمال التجارية فعند زيادة الطلب على سلعة مثل النفط بشكل يتجاوز قدرة الإنتاجية، فإن السعر سوف يرتفع بشكل حاد جدا لان كلا من الطلب والعرض غير مرن إلى حد بعيد في المدى القصير، فمستهلكو النفط قد يصدموا من ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير، ولكن عاداتهم تحدد استهلاكهم له، وهي تأخذ وقتا للتكيف، غير أن كلا من الشركات والأفراد عليهم معرفة سبل خفض استهلاك النفط كاستجابة لارتفاع الأسعار، وارتفاع الأسعار تشجع الاستثمارات الجديدة في إيجاد مصادر جديدة. وعندما يتجاوز العرض الطلب، من جهة أخرى، ينبغي أن تنهار الأسعار حتى تصبح التكلفة الحدية للإنتاج أكبر من السعر، فتبدأ آبار البترول بالإغلاق لأنها أصبحت غير اقتصادية، على الأقل مؤقتا، فيقل المعروض بالتالي ويزداد السعر من جديد.

الشكل رقم 02-03: تطورات سعر النفط



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج eviews9

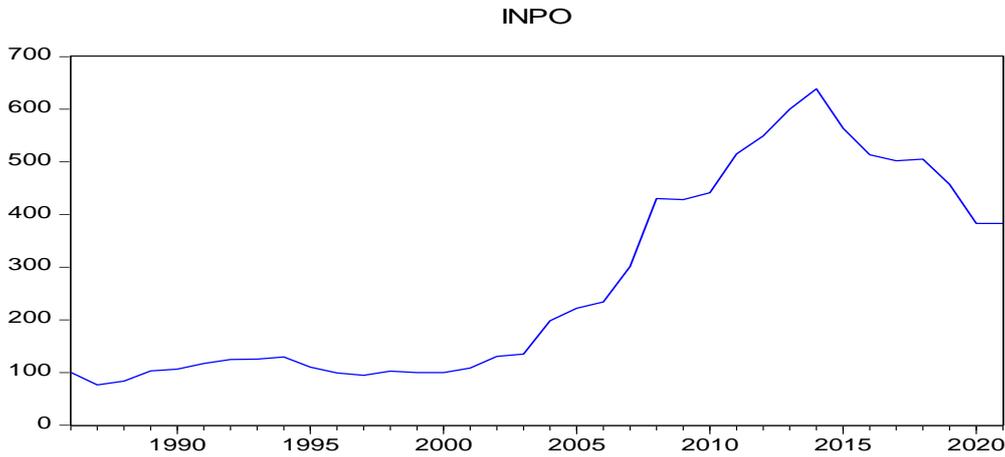
من خلال الشكل الذي يوضح تطورات أسعار النفط في الجزائر نلاحظ انه بعد تخلي منظمة أوبك التي تعتبر الجزائر عضوا فيها عن أسعار النفط الرسمية وتبنيها لسياسة الدفاع سنة 1986 نلاحظ ارتفاع تدريجي لسعر النفط لكن بسبب السياسة المعاكسة التي تبنتها الدول الغربية عاود سعر النفط الانخفاض بعدها ارتفعت الأسعار سنة 1990 بسبب خفض الإنتاج من طرف منظمة أوبك تم بعدها انهارت الأسعار مع بداية 1991 إلى غاية 1995 ثم لاحظنا الارتفاع التدريجي لكنه لم يدم طويلا سنة 1998 وبسبب الأزمة الآسيوية، مما أدى إلى تهاوي أسعار النفط مرة أخرى لتصل إلى 9 دولارات للبرميل ، مع بداية 2003 بدا الارتفاع الصاروخي لأسعار النفط بسبب حرب الخليج ليصل سنة 2008 قرابة 100 دولار للبرميل ثم لاحظنا الانخفاض السريع للأسعار من 2008 إلى 2010 بسبب الأزمة العالمية ثم عاود الارتفاع حتى 2014 ليصل للمستوى قياسي حيث ناهز 110 دولار

للبرميل، وما لبثت حتى بدأت تتهاوى بداية من 2014 لتستقر الأسعار في حدود 60 دولار للبرميل سنتي 2020 و2021 بسبب انتشار فيروس كورونا.

4.1 الواردات

الواردات هي السلع والخدمات التي يتم استيرادها من دول أخرى إلى دولة ما. وتشمل الواردات جميع المنتجات والخدمات التي تم شراؤها من الخارج واستخدامها داخل الدولة، سواء كانت هذه السلع أو الخدمات موجودة في السوق المحلية أم لا. وتتمثل أشكال الواردات في المنتجات المصنعة، والخدمات اللوجستية والتجارية والمالية. وتعد الواردات جزءًا من النشاط التجاري الدولي الذي يساهم في التواصل الاقتصادي بين الدول وتبادل السلع والخدمات.

الشكل رقم 02-04 : تطورات الواردات



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج eviews9

من خلال الشكل الذي يوضح تطور الواردات في الجزائر خلال الفترة الزمنية من 1986-2021 نلاحظ انه في بداية السنوات الأولى أي من 1986 إلى غاية 1990 كان هنالك نشاط محتشم وضعيف للاستيراد حيث كانت الواردات حكر على الدولة كما كانت الدولة تشجع الصناعات المحلية وتمنع منح رخص الاستيراد ومع بداية التسعينات لاحظنا بداية الارتفاع نتيجة تحرير التجارة الخارجية والانفتاح على العالم كما سجلت سنة 1994 أعلى معدل نمو للواردات الجزائرية قدرت ب 65% بعدها سنوات 1995 إلى غاية 2004 شاهدنا انخفاض يسبه تذبذب طفيف بعدها بدأت الواردات في الارتفاع سنوات 2005 إلى غاية 2014 حيث سجلت أعلى نسبة بسبب ارتفاع أسعار النفط ونقص الصناعات المحلية ومع مطلع 2015 بدأت الواردات في الانخفاض إلى غاية 2021 بسبب تدهور أسعار النفط وبداية النفات الدولة للصناعات المحلية و تشجيعها للمؤسسات الناشئة.

2 لمحة عن النموذج المستخدم

يستخدم نموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM كوسيلة لتكييف سلوك المتغير في الأجل القصير مع سلوكه في الأجل الطويل، حيث تستخرج الفروقات (الأخطاء) بين القيم المقدرة والقيم الفعلية للمتغير التابع في النموذج التكاملي ثم يعاد التقدير للنموذج إدخال الفرق الأول للأخطاء كمتغير مستقل جديد وفقا للمعادلة التالية: (فراجي، 2017، صفحة 106)

$$\Delta Z_t = \sum \beta_t \Delta Z_{t-1} + \gamma \mu_{t-1} + e_t$$

حيث: (عبدالرزاق، 2018، الصفحات 3-20)

Z: يمثل متجه المتغيرات المراد اختبارها.

β : تمثل مروناات الأجل القصير.

γ : التكييف بين الأجل القصير، حيث يكون هذا المتغير مستقر إذا كانت القيمة المطلقة له أقل من 1 إشارته سالبة.

و بعد إطلاعنا على مجموعة معتبرة من الدراسات التجريبية التي استخدمت نموذج VECM لدراسة العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة، توصلنا إلى وضع خطة شاملة لتطبيق هاته التقنية في الدراسات التجريبية، وتتمثل فيما يلي:

1. نتائج اختبار الاستقرارية للمتغيرات محل الدراسة
2. نتائج اختبار التكامل المشترك (جوهانسون).
3. تحديد درجة التأخير للنموذج.
4. نتائج اختبار السببية بين متغيرات الدراسة.
5. تقدير نموذج تصحيح الخطأ.
6. اختبار صلاحية النموذج.
7. اختبار وولد (اختبار معنوية المعالم في المدى القصير)
8. تحليل دوال الاستجابة.
9. تجزئة التباين.

1.2 اختبارات الاستقرارية

تعتبر بيانات السلاسل الزمنية من أهم أنواع البيانات التي تستخدم في الدراسات التطبيقية خاصة تلك التي تعتمد على بناء نماذج الانحدار لتقدير العلاقات الاقتصادية، وتفترض مثل هذه الدراسات أن السلاسل الزمنية المستخدمة تكون ساكنة، وعندما لا تتوافر في السلاسل الزمنية صفة السكون فإن

الانحدار الذي نحصل عليه من متغيرات هذه السلاسل غالبا ما يكون انحدارا زائفا أي لا معنى له. وتكون السلسلة الزمنية مستقرة أو ساكنة إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن. في حين تكون غير مستقرة لأسباب قد تتمثل في وجود مركبة الاتجاه العام، الفصلية، والاتجاه العام في التباين (تباين غير ثابت). ويوجد عدد من المعايير والاختبارات التي يمكن استخدامها لاختبار صفة السكون في السلسلة الزمنية من بينها:

اختبار Dickey- Fuller الموسع 1981 (ADF): يقوم DF على افتراض انه لا يوجد ارتباط تسلسلي بين الأخطاء وبناء على ذلك فإذا تبين عن طريق الاختبار Watson- Durbin رفض هذا الفرض فان تطبيق هذا الاختبار لا يكون مناسباً و يعطي نتائج غير دقيقة بشأن سكون أو عدم سكون السلسلة أو بعبارة أخرى بشأن جذر الوحدة للسلسلة الزمنية ولهذا السبب فقد اقترحا Fuller- Dickey اختبار آخر يسمى Fuller و Augmentèd Dickey (ADF) يستخدم عندما تظهر النتائج وجود ارتباط تسلسلي بين الأخطاء. ويعتمد اختبار ADF على نفس العناصر السابق الإشارة إليها في حالة اختبار DF .

وهناك ثلاثة صيغ للنموذج الذي يمكن استخدامه في هذه الحالة:

$$[4] \Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$[5] \Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$[6] \Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + b t + \varepsilon_t$$

يلاحظ من المعادلة رقم (01) إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة p حتى تختفي مشكلة الارتباط التسلسلي بين الأخطاء، فمثلا إذا أخذنا الفرق $\Delta x_{t-1} = x_t - x_{t-1}$ وتبين أن مشكلة الارتباط الذاتي قد اختفت فإننا نكتفي بهذا الفرق. إذا لم تختف المشكلة فنضيف إلى المعادلة الفرق التالي $3-x_t - 2-x_t = 2-x_t$

وهكذا إلى أن تختفي المشكلة. ويتم بعد ذلك تقدير المعادلة رقم (01) باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، وحساب قيمة اختبار tp أي للمعلمة (p) معامل $1-x_t$ ومقارنتها بقيمة tabulé المستخرجة من جدول ADF أو من نتائج البرنامج الإحصائي المستخدم وبناء على هذه المقارنة t يتم اتخاذ قرار بقبول أو رفض فرض العدم H_0 .

2.2 اختبار التكامل المشترك

اختبار التكامل المشترك لـ Johansen (1988) يعتبر اختبار Johansen أوسع من المنهجية المطبقة في اختبار Granger- Engle، فهو يسمح بتحديد عدد علاقات التوازن في المدى الطويل بين عدة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة. وذلك بإتباع الخطوات التالية:

حساب القيم الذاتية لمصفوفة نحصل عليها بعد مرحلتين هما:

المرحلة الأولى حساب البواقي للانحدارين التاليين:

$$[1] \Delta Y_t = \hat{A}_0 + \hat{A}_1 \Delta Y_{t-1} + \hat{A}_2 \Delta Y_{t-2} + \dots + \hat{A}_p \Delta Y_{t-p} + \mu_t$$

$$[2] Y_{t-1} = \hat{A}'_0 + \hat{A}'_1 \Delta Y_{t-1} + \hat{A}'_2 \Delta Y_{t-2} + \dots + \hat{A}'_p \Delta Y_{t-p} + v_t$$

$$\text{avec } Y_t = \begin{bmatrix} y_{1,t} \\ y_{2,t} \\ \vdots \\ y_{k,t} \end{bmatrix}$$

حيث:

μ_t و v_t مصفوفات البواقي ذات البعد $k \times n$ ؛ عدد المتغيرات؛ n عدد المشاهدات .

في هذين النموذجين [1] و [2] في المعادلة رقم (02) لدينا نفس المتغيرات التفسيرية، والاختلاف يكمن في المتغيرات التابعة فقط.

المرحلة الثانية حساب مصفوفة الأثر تمكنا من حساب القيم الذاتية. حيث يمكن حساب أربع مصفوفات للتباينات والتباينات المشتركة ذات البعد $k \times k$ انطلاقا من البواقي μ_t و v_t كما يلي في المعادلة رقم (03):

$$\hat{\Sigma}_{\mu\mu} = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n \mu_t \mu_t' ; \hat{\Sigma}_{vv} = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n v_t v_t'$$

$$\hat{\Sigma}_{\mu v} = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n \mu_t v_t' ; \hat{\Sigma}_{v\mu} = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n v_t \mu_t'$$

ثم k قيمة ذاتية للمصفوفة M ذات البعد $k \times k$ والتي تعطى في المعادلة (04) بالعلاقة التالية:

$$M = \hat{\Sigma}_{vv}^{-1} \hat{\Sigma}_{v\mu} \hat{\Sigma}_{\mu\mu}^{-1} \hat{\Sigma}_{\mu v}$$

انطلاقاً من معادلة (05) هذه القيم الذاتية نقوم بحساب الإحصائية التالية :

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^k \ln(1 - \lambda_i)$$

حيث:

n : عدد المشاهدات؛ λ_i القيمة الذاتية رقم i للمصفوفة M ؛ k عدد المتغيرات؛ r رتبة المصفوفة.

هذه الإحصائية λ_{trace} تتبع توزيع احتمالي (يشبه توزيع χ^2)جدولة من طرف Juselius-Johansen سنة 1990.

هذا الاختبار يعتمد على إقصاء الفرضيات المتناوبة:

رتبة المصفوفة M تساوي الصفر ($r = 0$)، الاختبار يأخذ الشكل التالي λ_{trace} :

$$\begin{cases} H_0: r = 0 \\ H_1: r > 0 \end{cases}$$

نرفض H_0 إذا كانت $\chi > \alpha$ اصغر λ_{trace} وفي حالة رفض H_0 نمر الاختبار الموالي.

رتبة المصفوفة M تساوي الواحد ($r = 1$)، الاختبار يأخذ الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0: r = 1 \\ H_1: r > 1 \end{cases}$$

نرفض H_0 إذا كانت $\chi > \alpha$ اصغر λ_{trace} وفي حالة رفض H_0 نمر الاختبار الموالي وهكذا

رتبة المصفوفة M تساوي اثنين ($r = 2$)، الاختبار يأخذ الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0: r = 2 \\ H_1: r > 2 \end{cases}$$

نرفض H_0 إذا كانت $\chi^2 > \alpha$ اصغر λ_{trace} وفي حالة رفض H_0 نمر الاختبار الموالي.

إذا كانت كل الاختبارات تقتضي رفض H_0 ،نجري في النهاية الاختبار التالي:

$$\begin{cases} H_0: r = k - 1 \\ H_1: r = k \end{cases}$$

نرفض H_0 إذا كانت x^2 : اصغر trace وفي حالة رفض H_0 ، أي رتبة المصفوفة M تساوي k ، فلا توجد علاقة تكامل مشترك، لأن $i(0)$ كل المتغيرات مستقر.

3.2 اختبارات السببية لجرا نجر

اختبار السببية — Granger 1969 تقوم فكرة اختبار Granger للسببية على أساس أن المتغير y_{1t} يقال أنه y_{2t} ($y_{1t} - y_{1t-1}$) إذا كان التنبؤ بقيم المتغير y_{2t} عن طريق القيم السابقة للمتغير y_{1t} المتغير بالإضافة إلى القيم السابقة للمتغير y_{2t} أفضل من التنبؤ المبني فقط على القيم السابقة للمتغير y_{2t} هو الذي تسبب في المتغير y_{1t} أي $y_{2t} - y_{1t}$ إذا كان التنبؤ بقيم y_{1t} عن طريق القيم السابقة للمتغير y_{2t} بالإضافة إلى القيم السابقة للمتغير y_{1t} أفضل من التنبؤ المبني على القيم السابقة للمتغير y_{1t} فقط.

ليكن لدينا نموذج VAR p التالي :

$$\begin{bmatrix} y_{1t} \\ y_{2t} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} a_{01} \\ b_{01} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_{11} & b_{11} \\ a_{21} & b_{21} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{1t-1} \\ y_{2t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_{12} & b_{12} \\ a_{22} & b_{22} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{1t-2} \\ y_{2t-2} \end{bmatrix} + \dots + \begin{bmatrix} a_{1p} & b_{1p} \\ a_{2p} & b_{2p} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{1t-p} \\ y_{2t-p} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{bmatrix}$$

تعتبر مجموعة متغيرات ($y_{2t-1}, y_{2t-2}, \dots, y_{2t-p}$) خارجية بالنسبة ل ($y_{1t-1}, y_{1t-2}, \dots, y_{1t-p}$) إذا كانت إضافة المجموعة y_{2t} لا تحسن بطريقة معتبرة تحديد قيم y_{1t} ، وهذا يكمن في إجراء اختبار الفرضيات، وذلك بوضع قيود على معاملات المتغيرة y_{2t} لنموذج VAR ويسمى حينئذ بـ VAR المقيد ويرمز له بـ RVAR أي VAR Restricted وتحدد درجة التأخير P باستعمال معيار AIC و SC.

ويتم اختبار فرضية العدم H_0 بان جميع معاملات القيم السابقة للمتغير وتساوي الصفر أي: إذا كانت الفرضية 1 مقبولة فإن y_{2t} لا تسبب y_{1t} إذا كانت الفرضية 2 مقبولة فإن y_{1t} لا تسبب y_{2t} أما إذا تم رفض الفرضيتين السابقتين 1 و 2 أي y_{2t} : تسبب y_{1t} و y_{1t} : تسبب y_{2t} على التوالي، إذن نحن في حالة حلقة ذات أثر التغذية إرجاعي. ها علاقة تبادلية يؤثر كل منهما على الآخر y_{2t}/y_{1t} .

لاختبار هذه الفرضيات يستعمل اختبار Fisher المتعلق بانعدام المعاملات لمعادلة تلو الأخرى، أو مباشرة بالمقارنة بين نموذج VAR غير المقيد UVAR والنموذج المقيد RVAR، وذلك بـ a حسب نسبة أعظم احتمال L^* كما يلي:

$$L^* = (n - c) \times (Ln|\Sigma_{RVAR}| - Ln|\Sigma_{UVAR}|)$$

حيث

L^* تتبع توزيع χ^2 ذو درجة حرية $2 \times p$ ؛ Σ VAR مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة للنموذج المقيد؛ Σ UVAR مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة للنموذج غير المقيد؛ n عدد المشاهدات C عدد المعالم المقدر في كل معادلة للنموذج غير المقيد.

إذا كانت $(L^* > \chi)$ فإننا نرفض فرضية وجود القيد أي نرفض H_0

4.2 اختبارات صلاحية النموذج

هناك عدة اختبارات تستخدم لتقييم النموذج قياسي سنكتفي في هاته المطبوعة بأربع اختبارات تتكرر في أغلب الدراسات التجريبية. ومنها: (Roots Test) الوحدة جذر اختبار، اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (Test LM)، اختبار عدم التجانس (عدم ثبات التباين)، اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Test Normality).

5.2 تحليل التباين و دوال الاستجابة الدفعية

تتميز طريقة دوال الاستجابة لحساب المضاعفات الديناميكية بأنها تأخذ بعين الاعتبار مجموع العلاقات الديناميكية الموجودة، بحيث أنها تبين ردة فعل نظام المتغيرات الداخلية على أثر حدوث صدمة في الأخطاء. كما تبين دوال الاستجابة أثر وحيد ومفاجئ للمتغير نفسه، وعلى باقي متغيرات النظام في كل الأوقات (الرزاق، 2014-2015، صفحة 181). وعليه للتعرف على طبيعة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في إطار النموذج المقدر. يتم تحليل دوال الاستجابة للمتغير التابع لصدمة بمقدار انحراف معياري واحد على المتغيرات المستقلة واحدة تلو الأخرى.

أما فيما يخص تحليل التباين فهو يهدف تجزئة أو تفكيك تباين خطأ التنبؤ إلى حساب مدى مساهمة كل تجديدة في هذا التباين، أي للتعرف على حجم تأثير كل متغير في النموذج في المتغيرات الأخرى. (الرزاق، 2014-2015، صفحة 183)

3 الدراسة القياسية

تناولت العديد من الدراسات التطبيقية و القياسية العلاقة دراسة بين سعر الصرف و الميزان التجاري في الجزائر من خلال قياس اثر تقلبات سعر الصرف بعد إدراجه ضمن المتغيرات الاقتصادية التي لها تأثير على الميزان التجاري وعلى هذا الأساس حاولنا تحديد مجموعة من محددات

الميزان التجاري في الجزائر ذات الصبغة الاقتصادية الكلية مرتكزين أساسا على ما توفر لدينا من معطيات ذات صلة بالاقتصاد الجزائري

وتعتمد الدراسة القياسية في بياناتها على إحصاءات المنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي حيث يستند التحليل على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري للفترة 1986-2021 .

أما فيما يخص متغيرات الدراسة فتشمل كل من: معدلات التبادل التجاري (*TOT*)، سعر الصرف السمي (*EXCHANGE*)، الواردات (*INPO*)، سعر النفط (*OIL*)، وهي الممثلة في المعادلة التالية:

$$(TOT) = C(1) + C(2)* (EXCHANGE) + C(3)* (IMPO) + C(4)* (OIL)$$

1.3. التكامل و الاستقرارية:

أحد الشروط الضرورية للتكامل المتزامن هو أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة لذا تم اعتماد اختبار (*ADF* و *PHILIPS -PERRON*) للجذر الأحادي لإجراء اختبار الاستقرارية الموضح في-الملحق 01 نتائجه تبين أن القيم المطلقة لإحصائية (*TQJ*) أقل من القيم الحرجة مما يدفعنا لقبول الفرضية العدمية أي وجود جذور وحيدة وبالتالي عدم استقرار السلاسل الزمنية وبعد المفاضلة أصبحت السلاسل مستقرة من الدرجة الأولى وهذا ما يدفعنا للقيام باختبار التكامل المتزامن والتأكد من وجود علاقات على المدى الطويل بين المتغيرات.

الجدول رقم 01.02: نتائج اختبار الاستقرارية

variables	Test PP		Test ADF	
	1st Diff	level	1st Diff	level
TOT	5.02***	1.11	5.00***	1.09
EXCHANGE	4.04***	0.09	4.11***	0.12
OIL	6.21***	158.	6.17***	1.58
INPO	3.66***	1.01	3.73***	1.66

5.02 /4.04 / 3.6

مصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج *eviews9*

السلاسل الزمنية يمكن أن تنمو بنفس الوتيرة على المدى الطويل أي إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن بين الميزان التجاري ومحدداته منها سعر الصرف وهذا من خلال اختبار التكامل المشترك

لجوهانسن الذي وضح أن احتمال الإحصائية λ_{trace} أصغر من القيم الحرجة عند 1 وبالتالي نقبل الفرضية العدمية أي وجود علاقات تكامل متزامن بين المتغيرات عند مستوى معنوية 5% أي أن المتغيرات لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل حيث تسلك سلوكا متشابها حسب-

الملحق 02

2.3 تقدير النموذج في المدى القصير بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية

بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية لكافة المتغيرات بالاعتماد على اختبار ديكي فلاير الموسع واختبار PHIPS PERRON وذلك بحساب الفروق من الدرجة الأولى سيتم تطبيق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية حسب الملحق 03 التي تقوم على تقليل مجموع مربعات الأخطاء أي تقليل الفرق بين المربعات القيم الفعلية والقيم المقدرة بشرط أن تكون قيمة المشتقات الجزئية للمعاملات النموذج معدومة. (شيخي، 2011) ومنه تحصلنا على معاملات النموذج حسب الملحق 04:

$$TOT = 1.77OIL+(-)0.24exchange + 0.51INPO +91.52C$$

■ اختبار المعنوية الإحصائية لمعاملات النموذج:

لاختبار معنوية معاملات النموذج سيتم الاعتماد الفرضية العدمية التي تفترض عدم وجود أثر من قبل المتغير المستقل على المتغير التابع والفرضية البديلة التي تفترض عكس ذلك وهذا من خلال مقارنة قيمة P-value بمستوى المعنوية ، حيث يتم رفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة P-value أقل من مستوى المعنوية .وباحتمال للمعلمة مساوي إلى الصفر تقبل المعنوية الإحصائية لمعاملات النموذج. (شيخي، 2011) ومنه يتم تفسير معاملات انحدار كل من:

- سعر النفط و الواردات فهي معنوية وموجبة وتقدر على التوالي ب 1.77 و 0.51 وهذا يشير إلى التأثير الايجابي الذي تلعبه هذه المتغيرات على الميزان التجاري في الجزائر وهذه نتيجة تدعم الدراسة وتؤيد النظرية الاقتصادية بالنسبة لسعر النفط، أما فيما يخص سعر الصرف فرغم معنويته إلا انه له تأثير سالب قدر ب -0.24 ، هذا ما جعل الدولة تحاول إيجاد حلول للحد من تأثيره السلبي على الميزان التجاري الجزائري.

■ المعنوية الكلية للنموذج:

لاختبار المعنوية الكلية للنموذج سنعتمد على معامل التحديد الذي يحل نسبة ما تفسره معادلة الانحدار من التغير الإجمالي في النموذج وكذا اختبار فيشر الذي يستخدم لغرض معرفة ما إذا كان النموذج قابل للتنبؤ بقيم المتغير التابع ويعتمد على فرضيتين العدمية تنفي معنوية العلاقة بين المتغير

التابع والمتغير المستقل على عكس الفرضية البديلة التي تقر بوجود هذه العلاقة وبالتالي معنوية النموذج ككل وحسب مخرجات الجدول:

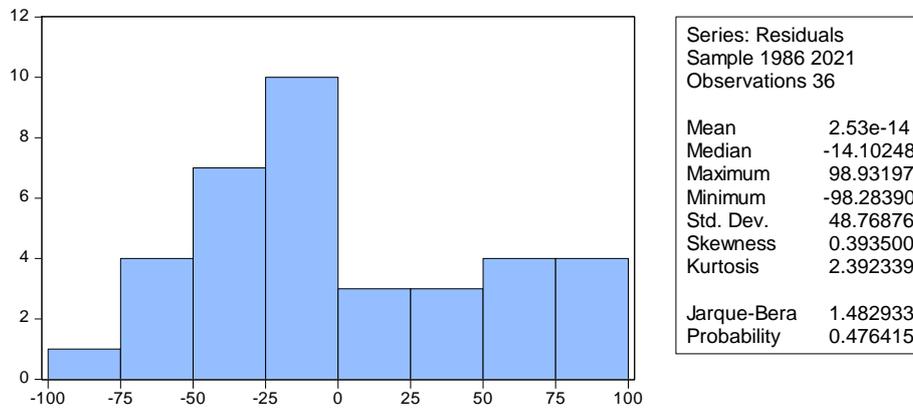
-يتضح أن قيمة معامل التحديد الذي يختبر جودة التوفيق أو المقدرة التفسيرية للنموذج مساوية إلى 0.56 هذا يدل على وجود اتجاه خطي عام و متوسط للسلسلة محل الدراسة، الأمر الذي يؤكد الدور التنموي الذي تلعبه هذه المتغيرات التابعة والمهيمنة حيث تشكل ما نسبته 56% في الميزان التجاري الجزائري أما باقي النسبة فتعود إلى متغيرات أخرى لم يتم تحديدها في النموذج.

قيمة (دريين واتسون) مساوية إلى 1.93 فتبين عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء ونلاحظ من خلال تقدير دوال الانحدار لقيم البواقي أن سلاسل البواقي مستقرة في المستوى .
-إحصائية فيشر والتي تعبر على صلاحية النموذج وقدرته على التنبؤ فقد تم تأكيد هذه الفرضية من خلال قيمته التي قدرت ب 13.84 وباحتمال يقدر ب 0.000 وهو أقل من (p=0.05) وهو ما يدفعنا إلى رفض الفرضية العدمية أي أن معاملات انحدار النموذج غير معدومة وبالتالي النموذج معنوي إحصائياً.

- صلاحية النموذج

اختبار توزيع الطبيعي

الشكل 02-05: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: مخرجات برنامج 9 eviews

من خلال الشكل نلاحظ أن القيمة الاحتمالية ل أكبر من 0.05 وهذا ما يدفعنا لقبول فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي حيث بواقي نموذج الانحدار المقدر تتبع توزيعاً طبيعياً

اختبار الارتباط الذاتي

شكل 02-06: اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	17.23092	Prob. F(2,30)	0.5062
Obs*R-squared	19.24590	Prob. Chi-Square(2)	0.3298

المصدر: مخرجات برنامج eviews9

من خلال اختبار LM نقبل الفرضية العدمية التي تنص على خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي يتضح أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي

اختبار تجانس التباين

الشكل 02-07: اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	2.682371	Prob. F(9,26)
Obs*R-squared	17.33277	Prob. Chi-Square(9)
Scaled explained SS	9.534061	Prob. Chi-Square(9)

المصدر: مخرجات برنامج eviews9

من خلال نتائج اختبار تجانس التباين نرفض الفرضية العدمية التي تدعي ثبات التباين ونقبل الفرضية البديلة حيث احتمالية الاختبار أكبر من 0.05 وبالتالي يتضح أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

3.3 نموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM

بعد أن تأكدنا من وجود تكامل متزامن بين الميزان التجاري (معدل التبادل التجاري) ومحدداته تأتي مرحلة تقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجه للنموذج كمرحلة أخيرة للتكامل المتزامن وهذا باستخدام برنامج EViews9.

▪ تقدير النموذج :

حسب الملحق رقم 05 ومن خلال النتائج المحصل عليها يتضح أن معلمة تصحيح الخطأ (Ect-1) سالبة و معنوية إحصائياً عند مستوى 5% مما يؤكد صحة نموذج تصحيح الخطأ المقدر إحصائياً وقدرت سرعة التعديل في النموذج حوالي 40.10% أي أن معدلات التبادل التجاري يستغرق ما يفوق

السنتين (0.40/1) باتجاه قيمته التوازنية في الأجل الطويل عند حدوث أي صدمة في أحد محدداته ومنها سعر الصرف .

كما أن معامل التحديد قدر ب 0.3982 أي 39.82% من التغيرات في المتغير التابع تفسره المتغيرات المستقلة أما النسبة الباقية فهي ناتجة عن متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج.

■ اختبار العلاقة السببية

تم استخدام المنهجية السببية لجزر نجر لتحديد العلاقة السببية بين معدلات التبادل التجاري وبعض محدداته ومنها سعر الصرف.

ويتضح لنا حسب الملحق 06 وجود علاقة سببية معنوية من :

- من سعر النفط باتجاه معدلات التبادل التجاري : حيث بلغت النسبة المئوية 0.02 حيث يساهم ارتفاع أسعار النفط في خفض الدولار بسبب ارتفاع فاتورة واردات النفطية الأمريكية وزيادة العجز في ميزان المدفوعات . و لكون سعر النفط و الدولار ينخرطان باتجاهين مختلفين فان الدول المنتجة للنفط و التي تباع منتجاتها بالدولار كالجائر ستتضرر من جراء انخفاض القيمة الشرائية للدولار و التي تستخدم لشراء سلع أخرى من الأسواق الخارجية و للتعويض عن هذا التراجع في القوة الشرائية تقوم الجزائر وغيرها من الدول المنتجة للنفط برفع سعر البرميل، بحلول سنة 2010 عرفت الأسعار استقرارا نسبيا، مقارنة مع حالة عدم الاستقرار التي اتسمت بها حركة الأسعار خلال العامين السابقين، حيث استقر معدل سعر النفط ما بين 70 إلى 85 دولار للبرميل بمعدل 80.3 دولار للبرميل وهو ما يمثل زيادة قدرها 28.9% عن 2009 في أغلب الأوقات خلال العام، 19 ويرجع سبب هذا الاستقرار إلى عدة عوامل من أهمها: جهود منظمة أوبك في إعادة التوازن لسوق النفط، برامج التحفيز الاقتصادي التي نفذتها الحكومات في الدول الصناعية، تزايد التكامل ما بين مصادر الطاقة المختلفة.

- من الواردات باتجاه معدلات التبادل التجاري: حيث بلغت النسبة المئوية 0.025 فقد ساهمت الصناعات المحلية في خفض قيمة الواردات الأمر الذي ساعد على تحسين الميزان التجاري الجزائري هذا الأخير سجل فائضا سنة 2011 حيث بلغ أكثر من 17.45 مليار دولار كما أن الصادرات غطت الواردات بأكثر من 165 بالمئة ، ومع عزم الحكومة تحسين الصادرات خارج المحروقات لاحظنا تحسن الميزان التجاري سنة 2022 حيث فاق فائض الميزان التجاري 17 مليار دولار وهذا نتيجة جهود الدولة المبذولة في تقليص فاتورة الاستيراد.

- من سعر الصرف باتجاه معدلات التبادل التجاري : حيث بلغت نسبة 0.064 وهنا نلاحظ إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا داخليا ، أما سعرها بالعملة الأجنبية

فيظل دون تغيير و بالتالي فإن حجم الواردات سوف يتقلص و منه ستخفص الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي فبالنسبة للسلع الاستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الواردات و يتزايد حجمها من هذه السلع ، فتخفص قيمة العملة بخفض الدخل الحقيقي المتاح و من ثم الاستهلاك ما يؤدي إلى اتجاه الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية إلى التراجع ، أما إذا تعلق الأمر بالسلع و المواد الأولية المستوردة فعادة ما تشكل نصيبا كبيرا في مكونات الناتج المحلي، و من ثم تأثير التخفيض على الاستيراد يتوقف على مدى قدرة الدولة النامية على استخراج المواد الأولية و قدرتها على تغيير تقنيات الإنتاج فيها بالشكل الذي يمكن من استغلال الموارد المحلية، كما أن سعر الصرف في الجزائر يؤثر على معدلات التبادل التجاري لان الجزائر تصدر بالدولار وتستورد باليورو وهذا ما يجعلها تخسر هامش الصرف بين العملتين وهذا ما يؤدي إلى اختلال في الميزان التجاري.

-سعر صرف باتجاه الواردات: حيث بلغت 0.07 وهنا نلاحظ أن سعر الصرف يساهم في الواردات، فعند تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية أو رفعها يحدث ما يسمى بتقلب سعر الصرف و هو الذي يحدث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة لأسعار السلع في الدول الأجنبية.

كما يؤثر سعر الصرف على الواردات في حالة انخفاض العملة المحلية و يؤدي ذلك إلى ارتفاع الصادرات وانخفاض حجم الواردات ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار السلع المحلية وزيادة المعروض النقدي و انخفاض الطلب على السلع الأجنبية، كما يمكننا القول انه توجد علاقة طردية بين سعر الصرف والواردات.

- **ديناميكية النموذج:** بعد تقدير النموذج يتم تقدير دوال الاستجابة الدفعية و تحليل التباين بالنسبة للمتغيرات الداخلية.
- **استقرارية النموذج:**

النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرار حيث جميع المعاملات أصغر من 1 أي جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة حسب الملحق 07 مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط الأخطاء

■ تحليل التباين :

من خلال نتائج تحليل التباين حسب الملحق 08 يتضح أن سعر النفط قد احتل المرتبة الأولى في تفسير تباين معدلات التبادل التجاري حيث بلغت أقصى نسبة لها 7.17 بالمائة في المدى القصير وقد ارتفعت هذه النسبة تدريجيا في المدى المتوسط والطويل حيث بلغت أقصى نسبة لها 48.14% يليه المتغير الثاني الذي هو الواردات والذي يعتبر من أهم المتغيرات الداخلية في تفسيره للتباين حيث احتلت

الصدارة بنسبة 19.67% بالمائة في المدى الطويل أما سعر الصرف فكان له تأثير بنسب متفاوتة وقليلة نسبيا حيث بلغت اعلي نسبة له 10.49%.

▪ دوال الاستجابة الدفعية:

إن هذا التحليل مبني على أثر صدمات المتغيرات الخارجية على معدلات التبادل التجاري في الجزائر ومدى فعالية سعر الصرف وسنحاول من خلال هذا الاختبار والذي يتطلب سلاسل مستقرة من نفس الدرجة وهذا يعني استعمال التفاضل الأول لجميع المتغيرات ويمكن توضيح هذا من خلال تقدير دوال الاستجابة الدفعية حسب الملحق 09 حيث نجد أن:

-استجابة معدلات التبادل التجاري لصددمات سعر الصرف: سلبية طوال حيث تتراوح ما بين [-

14.69 و-2.95] خلال فترات الدراسة هذا ما يوضح أثر سلبي لهذه الصدمات على معدلات التبادل التجاري، فسعر الصرف في الاقتصاد يؤدي إلى توليد بيئة مالية واقتصادية سلبية تضعف من معدلات التبادل التجاري ومن هذا نستنتج أن لسعر الصرف أهمية بالغة في الاقتصاد لأي دولة خاصة كحالة الجزائر لأنها تتعامل بالدولار الأمريكي في التصدير و باليورو في الاستيراد لذا فان صدمات سعر الصرف تكون سلبية نظرا لوجود هنالك هامش صرف بين الدولار و باليورو يكون عبئ على الجزائر كون قيمة باليورو أعلى من الدولار.

-استجابة معدلات التبادل التجاري لصددمات الواردات: تتراوح بين الايجابية والسلبية حيث بلغت

قيمتها ما بين (-5.29 الى 20.40) وهنا نلاحظ أن الأثر السلبي يظهر في السنوات الثلاثة الأولى بعدها يصبح الأثر موجب ومن هنا نستنتج أن معدلات التبادل التجاري تستجيب لصددمات بشكل متوسط لان الواردات لها تأثير كبير على الميزان التجاري فهي التي تحدد في الغالب إذا كان هنالك عجز أو فائض.

-استجابة معدلات التبادل التجاري لصددمات سعر النفط: صدمات سعر النفط كلها موجبة حيث

تراوحت قيمتها ما بين (7.95 و29.88) وهنا الأثر ايجابي لهذه الصدمات لان سعر النفط يعتبر محدد رئيسي للميزانيات في الدول الريعية كالجزائر لان أهم سلعة تصدرها الجزائر فإذا ارتفع سعر النفط ترتفع بدورها المداخيل وبالتالي يكون هنالك فائض في الميزان التجاري والعكس صحيح. كما أن للنفط أهمية فرغم تنوع وتطور مصادر الطاقة الناضبة منها والمتجددة إلا أن الاقتصاد العالمي لا يزال رهينا للنفط كمصدر أساسي ومحرك لاقتصاديات الدول، خصوصا الدول الريعية فهو يمثل نسبة كبيرة من صادراتها.

خاتمة الفصل الثاني

توفر دراستنا دليلا إضافيا على ضرورة معالجة اختلالات سعر الصرف في الاقتصاد الجزائري حيث بعد دراسة القياسية لسعر الصرف وتأثيره على ميزان تجاري في الجزائر من خلال إدراجه ضمن محددات هذا الأخير سواء على التوازن الداخلي أو الخارجي من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية منها سعر النفط، الصادرات، الواردات، وميزان التجاري وهذا باستخدام مختلف نماذج الاقتصاد القياسي تبين أن تقلبات وصددمات سعر صرف لها مردود سلبي على الأداء الاقتصادي للدولة ككل ويتمثل ذلك في عجز الميزان التجاري وارتفاع الأسعار النسبية للصادرات مما يؤدي إلى تقليل القدرة التنافسية للدولة وبالتالي تدهور الموقف الخارجي واستنزاف احتياطات النقد الأجنبي لذا فالحد من تصحيح الاختلالات في هذا سعر أصبح ضروري .

خاتمة عامة

الخاتمة العامة

يعبر سعر الصرف عن عدد وحدات عملة ما التي يستلزم دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، ويعتبر سعر الصرف من أهم المواضيع التي تولى له مجمل الدول أهمية كبيرة لما له من آثار على مختلف المؤشرات والقطاعات الاقتصادية، ولعل من أهم هذه القطاعات قطاع التجارة الخارجية، الذي يعبر عن مدى تطوره وأدائه رصيد الميزان التجاري.

كما تعد تقلبات أسعار الصرف من إحدى القضايا البارزة على المستوى الدولي، وهي من أكبر المشاكل التي قد تواجهها اقتصاديات دول العالم سواء المتقدمة أو النامية، وهذا راجع إلى تأثيراته السلبية على مؤشرات التوازن الكلي ومنها الاختلال في الميزان التجاري الانخفاض المستمر للقيمة الحقيقية لوحدة النقد وبالتالي تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية، و بما أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي فان تقلبات أسعار النفط لها تأثير كبير على الاقتصاد الجزائري

ومن خلال بحثنا هذا حاولنا إبراز أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري، حيث تطرقنا من خلال الجانب النظري إلى أهم الأنظمة التي يتحدد من خلالها سعر الصرف وهذا من أجل تنظيم المبادلات الدولية، أهم النظريات المفسرة لسعر الصرف وكذلك العوامل المؤثرة فيه وأيضا في مبحث ثاني إلى الميزان التجاري، أقسامه والعوامل المؤثرة على توازنه وفي الأخير توصلنا إلى بعض الدراسات السابقة النظرية منها التحليلية والقياسية التي تدرس العلاقة بين تقلبات سعر الصرف ومحددات الميزان التجاري أما في الجانب

أما في الجانب القياسي فقد قمنا باستخدام برنامج تصحيح الخطأ الموجه باعتباره الأسلوب الأمثل لتقدير علاقة طويلة وقصيرة الأجل بين سعر الصرف والميزان التجاري وهذا يعود لطبيعة السلاسل التي كانت متكاملة من الدرجة الأولى وغياب علاقة التكامل المشترك بينها. على متغيرات الدراسة

أولاً: نتائج الدراسة

1 نتائج القياسية

- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الميزان التجاري واهم المتغيرات المستقلة ومنها سعر الصرف في المدى الطويل، بالإضافة إلى التأثير السلبي الذي تلعبه كل من متغيرة سعر الصرف على الميزان التجاري في المدى القصير
- اختبار العلاقة السببية لجرانجر أثبت وجود علاقة سببية من سعر الصرف ،سعر النفط،الواردات، باتجاه معدلات التبادل التجاري، وكذا من الواردات باتجاه سعر الصرف بالإضافة إلى

اختبار دوال الاستجابة الدفعية التي أوضح تواجد أثر سلبي لصدمات سعر الصرف باتجاه معدلات التبادل التجاري طوال فترات الدراسة وبالنسبة لاستجابة معدلات التبادل التجاري لصدمات الواردات تراوحت بين إيجابية وسلبية، أما بالنسبة لاستجابة معدلات التبادل التجاري بالنسبة لسعر النفط فكانت ايجابية طوال فترات الدراسة.

اثبتت نتائج تحليل التباين أن سعر النفط يعتبر أحسن متغير في تفسير تباين معدلات التبادل التجاري يليه المتغير الثاني الذي هو الواردات من أهم المتغيرات الداخلية في تفسيره للتباين حيث احتل الصدارة في المدى الطويل

2 نتائج التحليلية

التدخل في سوق الصرف يتيح لصناع السياسات تخفيف من وتيرة ومدى ارتفاع أو انخفاض قيم العملات. ويمكنه أيضا مواجهة الضغوط على سعر الصرف عن طريق خفض التوقعات أحادية الجانب بشأن قيمة العملة في المستقبل. فآليات السوق وتدخل الدولة في سياسة سعر الصرف تعد أداة لإعادة توازن المدفوعات

ثانيا: نتائج اختبار فرضية الدراسة

من خلال الدراسة تمكنا من البرهنة على صحة الفرضية الموضوعية بحيث تم إثبات أن:

- تقلبات سعر الصرف في الجزائر تؤثر سلبا على الاستقرار في الميزان التجاري وهذا من خلال دوال الاستجابة الدفعية وكذا نتائج التقدير بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية.
- وجود علاقة تزامنية طويلة المدى بين سعر الصرف والميزان التجاري وهذا ما تم إثباته من خلال اختبار التكامل المشترك لجوهانسن.
- وجود علاقة سببية معنوية من سعر الصرف باتجاه معدلات التبادل التجاري.

ثالثا: الاقتراحات

- تعديل الاختلالات في سعر الصرف باعتبارها ظاهرة تمثل خطرا حقيقيا على اقتصاد البلاد فحسب بل إنها تعمل أيضا كغطاء على المعاملات التجارية
- تنويع الاحتياطات من الصرف الأجنبي وعدم الاعتماد على عملات تمتاز بعدم الاستقرار.
- يجب ترشيد النفقات واستغلال التدفقات المالية الضخمة الناتجة من ارتفاع أسعار النفط، في النهوض بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.

- العمل على تخفيض الواردات وتشجيع الصادرات غير نفطية وذلك برسم سياسات فعالة لتطوير القطاع الإنتاجي ورفع الإنتاجية وتوفير سلع بكميات ونوعية جيدة، وذلك بتشجيع الاستثمار الأجنبي في القطاعات الإنتاجية.

- ضرورة محاصرة الظاهرة لأنها لا تمثل خطرا حقيقيا على اقتصاد البلاد فحسب بل إنها تعمل أيضا كغطاء على المعاملات التجارية غير القانونية وترتبط عضويا بالتهريب وتبييض الأموال إضافة إلى تمويل الجمعيات المشبوهة وحتى الأحزاب.

رابعاً: أفاق البحث

على ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج نقترح القيام بدراسات قياسية لمقارنة آثار سعر الصرف على الأداء الاقتصادي الكلي في بعض الدول النامية بالاعتماد على متغيرات أخرى.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية1- قائمة الكتب

- ❖ توفيق عبد الرحيم يوسف. (2010). *الادارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الاجنبية*. الاردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- ❖ رواء زكي الطويل. (2010). *محاضرات في الاقتصاد السياسي*. عمان، الاردن: دار زهران لنشر والتوزيع.
- ❖ سمير فخري نعمة. (2011). *العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميدان المدفوعات* (الإصدار طبعة 4). عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- ❖ صيد امين. (2013). *سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات*. بيروت، لبنان: مكتبة حسين العصرية.
- ❖ عبد الحسن جليل الغالبي. (2011). *سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية (النظرية و التطبيقية)*. الاردن: دار الصفاء للنشر و التوزيع.
- ❖ عبد الحسين جليل، عبد الحسين الغالبي. (2011). *سعر الصرف الواردات في ظل الصدمات الاقتصادية*. عمان: دار الصفاء.
- ❖ عرفان تقي الدين الحسني. (1999). *التمويل الدولي*. عمان، اردن: دار المجدلاوي للنشر.
- ❖ مروان عطوان. (1992). *اسعار العملات*. الجزائر: دار الهدى.
- ❖ هوشيار معروف. (2006). *تحليل الققتصاد الدولي*. الاردن: دار الجريير للنشر والتوزيع.
- ❖ الحسيني، عرفان تقي. (2004). *التمويل الدولي*. الأردن :مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع.
- ❖ السعيد، برشيش. (2007). *الاقتصاد الكلي*. الجزائر : دار العلوم للنشر .
- ❖ زينب حسن عوض الله. (2001). *العلاقات الاقتصادية الدولية*. الأردن :مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع .
- ❖ عادل أحمد حشيش. (2004). *العلاقات الاقتصادية الدولية*. الأردن :مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع .
- ❖ فليح حسن خلف. (2004). *التمويل الدولي*. الأردن :مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع.
- ❖ زينب عوض الله. (2004). *العلاقات الاقتصادية الدولية*. الأردن :مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع

2- الملتقيات و المجالات والمقالات

- ❖ بربي محمد الامين. (2011). مبررات و دوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية "دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري" (الإصدار 7). الجزائر: مجلة اقتصاديات شمال افريقيا.
- ❖ بلعوز بن علي. (2004). *مخاضرات في النظريات والسياسات النقدية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- ❖ مقال روبا دوغوتا. (2006). *التحرك نحو مرونة سعر الصرف: كيف ومتى، وبأي سرعة؟* (38). واشنطن.
- ❖ شعيب بو نوة، خياط رحيمة. (2011). *سياسة الصرف بالجزائر نمذجة قياسية للدينار الجزائري* (الإصدار عدد5). شلف، الجزائر: مجلة ا카데미ة للدراسات الانسانية والاجتماعية.
- ❖ صلاح الدين حامد. (2011). *أسعار صرف العملات* (الإصدار العدد 12). الكويت: معهد الدراسات المصرفية.
- ❖ عبد المجيد قدي. (2003). *المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية"*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- ❖ السيد محمد احمد السريبيتي. (2009). *التجارة الخارجية*. مصر: الدار الجامعية.
- ❖ محمود حميدات. (1996). *مدخل للتحليل النقدي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- ❖ محمود حميدات. (2005). *مدخلات للتحليل النقدي* (الإصدار الطبعة الثالثة). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- ❖ بن عمورة عبد الرزاق. (2014-2015). *اهم القنوات انتقال تأثير السياسة النقدية في الجزائر*. بومرداس.
- ❖ بن عمورة عبدالرزاق. (2018). *خطوات تطبيق تقنية ARDL*
- ❖ محمد شيخي. (2011). *دروس وأمثلة في الاقتصاد القياسي*. ورقة الجزائر.
- ❖ بن جعفر عائشة، بلحاج فراحي (المحرر). (2017). *سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر*. (1)
- ❖ قاسم جبار خلف. (2018). *الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية في الاقتصاد العراقي*. العراق: المجلة العراقية .
- ❖ بسام الحجار. (2003). *العلاقات الاقتصادية الدولية*. لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع .

- ❖ عدنان تايه النعيمي. (2004). ميزان المدفوعات و دوره في آلية الاصلاحات. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.
- ❖ سلمى دوحى. (2019). تحليل الاتساق بين الضرائب الجمركية وسعر الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري في العراق. العراق: مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية.
- ❖ عماد محمد علي عبد اللطيف. (2019). تحليل الاتساق بين الضرائب الجمركية وسعر الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري في العراق. العراق: مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية.
- ❖ يونس محمود. (2007). إقتصاديات دولية. الدار الجامعية الإسكندرية.

3- قائمة الرسائل والمذكرات

- ❖ بدر اوي، شهيناز،. (2014-2015). تأثير انظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية، دراسة قياسية باستخدام بيانات البانك لعينة من 18 دولة نامية. اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة تلمسان، علوم اقتصادية، تخصص مالية، تلمسان-الجزائر.
- ❖ مشهور هذلول بربور. (2008). العوامل المؤثرة على انتقال أسعار صرف العملات الاجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن. أطروحة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الدكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، تخصص المصارف، الاردن.
- ❖ سعيدة شطباني. (2011-2012). محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي-دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر ،. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،، جامعةمسيلة، مسيلة.
- ❖ محمد علة. (2002-2003). الدولة ومشاكل عدم استقرار النقد و اثر الدولار على الاقتصاد الجزائري. رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و عوم التسيير، الجزائر.
- ❖ مصطفى بن شلاط. (2005-2006). اثر تغيرات سعر الصرف على الاقتصاد الجزائري. رسالةمقدمة لنيل شهادة الماجستير، مركز جامعي بشار، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، بشار.
- ❖ هجيرة عبد الجليل. (2011-2012). اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسةحالة الجزائر. ماجستير، جامعة تلمسان، كلية علوم الاقتصادية وعلوم تسيير تخصص مالية دولية.
- ❖ هشام شعباني. (2014-2015). أثر تقلبات أسعار الصرف الدولار و الأورو على الاقتصاد الجزائري "دراسة تحليلية للفترة 2000-2010. مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.
- ❖ حورية مغربي. (2013-2014). دور سياسات سعر الصرف في تحديد أسعار الفائدة - دراسة حالة الجزائر. مذكرة ماستر، جامعة محمدخضر، العلوم الاقتصادية تخصص مالية و اقتصاد دولي، بسكرة.

- ❖ فاطمة الزهراء بن طالب. (2013-2014). *اثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة قياسية الجزائر 1970-2010*. مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، تخصص مالية واقتصاد دولي، بسكرة.
- ❖ محمد بن بوزيام، طاهر زياني. (2002، ماي، 21-22). *الاورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة مقارنة مع تونس و المغرب*. جامعة سعد دحلب، بليدة، كلية علوم اقتصادية وعلوم تسيير، الجزائر.
- ❖ مراد عبد القادر. (2010-2011). *دراسة اثر متغيرات النقدية على سعر الصرف*. ورقة: جامعة قاصدي مرباح.
- ❖ نوفل بعلول. (2017-2018). *اثر نظام الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري*. ام بواقي: جامعة العربي بن مهيدي ام بواقي.
- ❖ مراد عبد القادر. (2010-2011). *دراسة اثر متغيرات النقدية على سعر الصرف*. ورقة: جامعة قاصدي مرباح.

قائمة المراجع باللغة الفرنسية

1- LES OUVRAGES :

- ❖ Jean Marc Siroen .(1993) .*Finances Internationales* .Paris: Armand colin éditeur
- ❖ peryard josette 1995 *gestion financiere internationale* .PARIS: VUIBERT PARIS
- ❖ Andrew Okungbowa .(2015) .*SAP ERP Financial Accounting and Controlling* .New York, USA: Configuration and Use Management, Apress
- ❖ Pierre Salle .(1986) .*Problèmes économique généraux Macro économie* 6(2 ed) Paris: Edition DUNOD
- ❖ Valérie Mignon Virginie Coudert 17) .July 2011 .(*The Forward Premium Puzzle- and the Sovereign Default Risk* Document de Travail .Paris: Centre d'Etudes Prospectives et d'Informations Internationales

2- REVUS ET ARTICLES

- ❖ andrew Harrison et Ertugul Dalkiran et Ena Elsey .(2004) *Bisness International et Mondialisation Vers uneNouvelle Europe* . Bruxelles: Bruxelles: Boeck université

- ❖ Michael G. Papaioannou, .(1995) *Exchange Rate Unions Versus Flexible Exchange Rates An Empirical Investigation* .Essays in Honor of lawrenc

- ❖ Mohamed Abouobaydi .(2014) *Financial Management* .E-Kutube.com.

- ❖ Peter T. Murphy Farrokh Langdana .(2014) *International Trade and Global Macro Policy* .New York, USA: Springer Science +Business Media.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01 : نتائج اختبار جذر الوحدة (*unit root test*) لجميع المتغيرات.

▪ متغير معدلات التبادل التجاري tot عند المستوى

Null Hypothesis: TOT has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.090289	0.7087
Test critical values: 1% level	-3.632900	
5% level	-2.948404	
10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

▪ متغير معدلات التبادل التجاري tot بعد الفروق الأولى

Null Hypothesis: D(TOT) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.000429	0.0003
Test critical values: 1% level	-3.639407	
5% level	-2.951125	
10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

▪ متغير معدلات سعر النفط oil عند المستوى

Null Hypothesis: OIL has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.586217	0.4789
Test critical values: 1% level	-3.632900	
5% level	-2.948404	
10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

▪ متغير معدلات سعر النفط oil بعد الفروق الأولى

Null Hypothesis: D(OIL) has a unit root
 Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.178348	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.639407	
5% level	-2.951125	
10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

▪ متغير معدلات الواردات **inpo** عند المستوى

Null Hypothesis: INPO has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.666266	0.4382
Test critical values:		
1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

▪ متغير معدلات الواردات **inpo** بعد الفروق الأولى

Null Hypothesis: D(INPO) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.731942	0.0079
Test critical values:		
1% level	-3.639407	
5% level	-2.951125	
10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

▪ متغير معدلات سعر الصرف **exchange** عند المستوى

Null Hypothesis: EXCHANGE has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.124078	0.9631
Test critical values:		
1% level	-3.632900	
5% level	-2.948404	
10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

▪ متغير معدلات سعر الصرف **exchange** عند الفروق الأولى

Null Hypothesis: D(EXCHANGE) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.117704	0.0029
Test critical values:		
1% level	-3.639407	
5% level	-2.951125	
10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 02 : اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

Date: 03/20/23 Time: 10:21
 Sample (adjusted): 1988 2021
 Included observations: 34 after adjustments
 Trend assumption: Linear deterministic trend
 Series: TOT OIL INPO EXCHANGE
 Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.561850	53.52303	47.85613	0.0134
At most 1	0.429915	25.46644	29.79707	0.1454
At most 2	0.150034	6.359460	15.49471	0.6530
At most 3	0.024186	0.832446	3.841466	0.3616

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.561850	28.05659	27.58434	0.0435
At most 1	0.429915	19.10698	21.13162	0.0938
At most 2	0.150034	5.527014	14.26460	0.6743
At most 3	0.024186	0.832446	3.841466	0.3616

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b*S11*b=I):

الملحق 03 : تقدير العلاقة بطريقة المربعات الصغرى

Dependent Variable: TOT
 Method: Least Squares
 Date: 03/20/23 Time: 11:48
 Sample: 1986 2021
 Included observations: 36

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OIL	1.777287	0.591299	3.005735	0.0051
EXCHANGE	-0.249865	0.324497	-0.770008	0.0469
INPO	0.513781	0.100555	5.109468	0.0000
C	91.52584	19.42817	4.710985	0.0000
R-squared	0.564820	Mean dependent var		135.7249
Adjusted R-squared	0.524022	S.D. dependent var		73.92769
S.E. of regression	51.00359	Akaike info criterion		10.80611
Sum squared resid	83243.71	Schwarz criterion		10.98205
Log likelihood	-190.5099	Hannan-Quinn criter.		10.86752
F-statistic	13.84426	Durbin-Watson stat		1.937054
Prob(F-statistic)	0.000006			

الملحق رقم 04 : معادلة تقدير النموذج في المدى القصير

$$TOT = 1.77728697439 * OIL - 0.249865091332 * EXCHANGE + 0.513781311197 * INPO + 91.5258351216$$

الملحق رقم 05 : اختبار VECM

Vector Error Correction Estimates
 Date: 03/20/23 Time: 10:36
 Sample (adjusted): 1988 2021
 Included observations: 34 after adjustments
 Standard errors in () & t-statistics in []

Cointegrating Eq:	CointEq1
TOT(-1)	1.000000
OIL(-1)	-0.025912 (0.86881) [-0.02982]
INPO(-1)	-0.541441 (0.11651) [-4.64733]
EXCHANGE(-1)	1.194535

	(0.31578)			
	[3.78281]			
C	-61.26581			
Error Correction:	D(TOT)	D(OIL)	D(INPO)	D(EXCHANGE)
CointEq1	-0.401005 (0.10280) [-3.90089]	-0.001947 (0.06161) [-0.03160]	-0.178313 (0.15252) [-1.16908]	-2.61E-05 (0.02232) [-0.00117]
D(TOT(-1))	-0.074091 (0.17689) [-0.41885]	-0.017316 (0.10601) [-0.16333]	-0.020713 (0.26246) [-0.07892]	-0.005570 (0.03841) [-0.14501]
D(OIL(-1))	1.076352 (0.49558) [2.17192]	-0.020692 (0.29701) [-0.06967]	0.416376 (0.73530) [0.56627]	-0.054919 (0.10760) [-0.51038]
D(INPO(-1))	-0.560389 (0.25149) [-2.22825]	-0.152895 (0.15072) [-1.01440]	-0.162952 (0.37315) [-0.43670]	0.024504 (0.05461) [0.44874]
D(EXCHANGE(-1))	-0.395917 (1.32276) [-0.29931]	-0.693136 (0.79275) [-0.87434]	-3.442442 (1.96262) [-1.75401]	0.333065 (0.28721) [1.15965]
C	5.358378 (7.60740) [0.70436]	5.265380 (4.55924) [1.15488]	22.49394 (11.2873) [1.99285]	2.485861 (1.65180) [1.50494]
R-squared	0.398208	0.101157	0.261658	0.113191
Adj. R-squared	0.290745	-0.059351	0.129812	-0.045168
Sum sq. resids	17411.23	6253.755	38329.90	820.8624
S.E. equation	24.93652	14.94484	36.99899	5.414473
F-statistic	3.705539	0.630231	1.984566	0.714777
Log likelihood	-154.2986	-136.8917	-167.7135	-102.3718
Akaike AIC	9.429329	8.405395	10.21844	6.374813
Schwarz SC	9.698686	8.674753	10.48780	6.644171
Mean dependent	-0.180470	1.439118	9.012655	3.829833
S.D. dependent	29.60974	14.52016	39.66279	5.296186
Determinant resid covariance (dof adj.)		7.03E+08		
Determinant resid covariance		3.23E+08		
Log likelihood		-526.0715		
Akaike information criterion		32.59244		
Schwarz criterion		33.84945		

الملحق رقم 06 : اختبار العلاقة السببية

VEC Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

Date: 03/20/23 Time: 10:49

Sample: 1986 2021

Included observations: 34

Dependent variable: D(TOT)

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(OIL)	4.717223	1	0.0299

D(INPO)	4.965092	1	0.0259
D(EXCHANGE)	0.089587	1	0.0647
All	6.922019	3	0.0744

Dependent variable: D(OIL)

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(TOT)	0.026678	1	0.8703
D(INPO)	1.029017	1	0.3104
D(EXCHANGE)	0.764473	1	0.3819
All	1.134785	3	0.7687

Dependent variable: D(INPO)

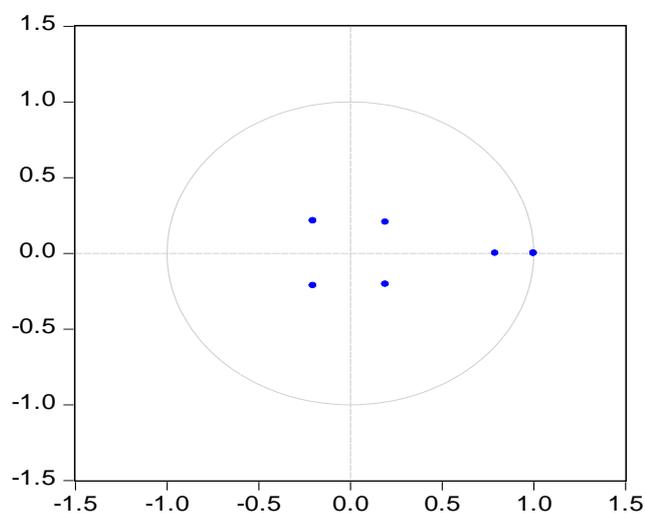
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(TOT)	0.006229	1	0.9371
D(OIL)	0.320657	1	0.5712
D(EXCHANGE)	3.076536	1	0.0794
All	3.646866	3	0.3022

Dependent variable: D(EXCHANGE)

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(TOT)	0.021028	1	0.8847
D(OIL)	0.260485	1	0.6098
D(INPO)	0.201370	1	0.6536
All	0.389308	3	0.9424

الملحق رقم 07: استقرارية النموذج - VECM -

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial

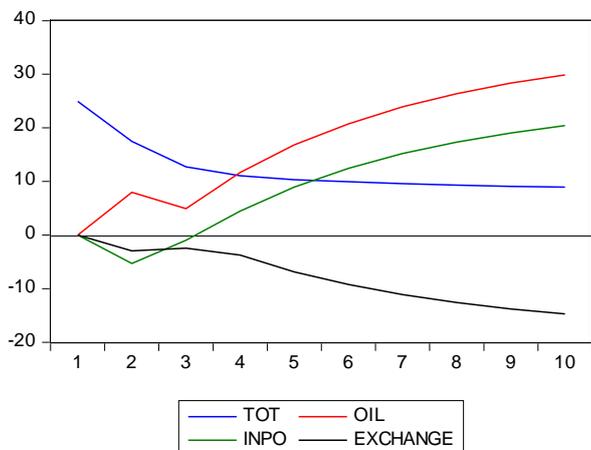


الملحق رقم 08: تحليل تباين التبادل التجاري

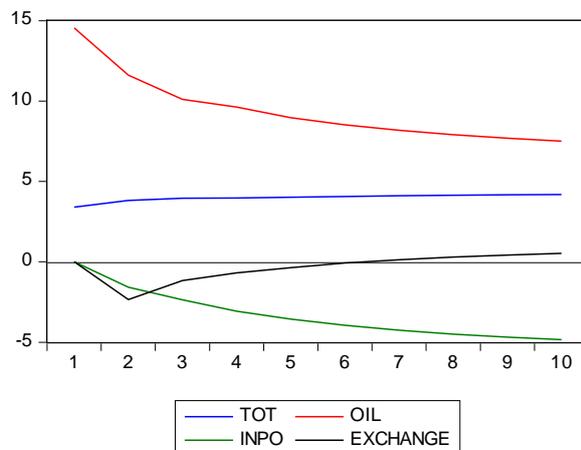
Period	S.E.	Variance Decomposition of TOT:			
		TOT	OIL	INPO	EXCHANGE
1	24.93652	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	32.03990	90.26208	6.162820	2.726091	0.849011
3	34.92142	89.24230	7.175068	2.369561	1.213072
4	38.88469	80.04952	14.79595	3.243713	1.910825
5	45.04147	64.93483	24.97915	6.337398	3.748620
6	52.89894	50.60692	33.48694	10.13349	5.772649
7	61.78853	39.50821	39.54431	13.47104	7.476438
8	71.14318	31.51863	43.58985	16.10702	8.784499
9	80.62476	25.81446	46.29733	18.12772	9.760490
10	90.03222	21.68275	48.14811	19.67597	10.49316

الملحق رقم 09: استجابة معدلات التبادل التجاري للصدمات في محدداته

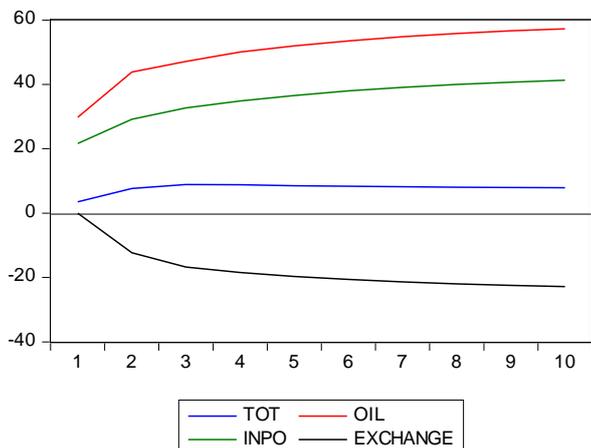
Response of TOT to Cholesky
One S.D. Innovations



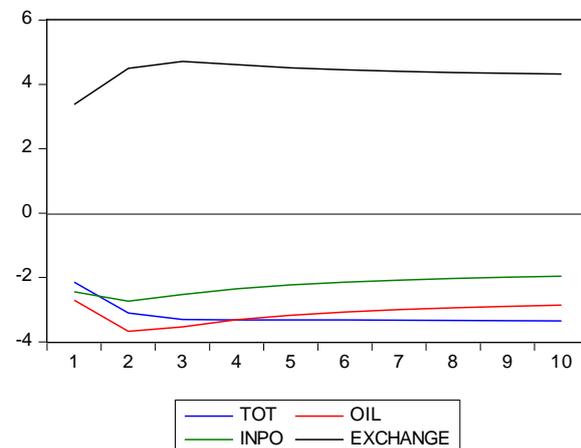
Response of OIL to Cholesky
One S.D. Innovations



Response of INPO to Cholesky
One S.D. Innovations



Response of EXCHANGE to Cholesky
One S.D. Innovations



ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1986-2021 وهذا بإدراج سعر الصرف ضمن محددات الميزان التجاري باستخدام نموذج تصحيح الخطأ الموجه تظهر النتائج أن تقلبات سعر الصرف لها مردود سلبي على الأداء الاقتصادي للدولة ويتمثل ذلك في انخفاض النمو الاقتصادي وارتفاع الأسعار النسبية للواردات الأمر الذي يؤدي إلى تقليل القدرة التنافسية للدولة .

الكلمات المفتاحية : سعر الصرف ، معدلات التبادل التجاري ، الواردات ، سعر النفط ، الصادرات.

Résumé:

Cette étude vise à analyser l'impact des fluctuations des taux de change sur la balance commerciale algérienne au cours de la période 1926-2021. Ceci en incluant le taux de change dans les déterminants de la balance commerciale en utilisant la croissance de correction de ligne orientée. Les résultats montrent que les fluctuations des taux de change ont un impact négatif sur la performance économique du pays. Il s'agit d'une baisse de la croissance économique et d'une hausse des prix relatifs des importations.

Mots clés : taux de change, termes de l'échange, importations, prix du pétrole, exportations.

Summary:

This study aims to analyze the impact of exchange rate fluctuations on the Algerian trade balance during the period 1926-2021. This by including the exchange rate in the determinants of the trade balance using the oriented line correction growth. The results show that exchange rate fluctuations have a negative impact on the country's economic performance. This is a decline in economic growth and higher relative import prices.

Keywords: exchange rate, terms of trade, imports, oil price, exports.